شَرْحُ رِسَالَةِ أَدَبِ الكُتَّابِ
لأَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدِ بنِ عُمَرَ المَعْرُوفِ بابنِ القُوطِيَّةِ المُتَوَفَّى سَنَة (367هـ/977م)
(تَحْقِيْقٌ وَدِرَاسَةٌ)

د. ثامر إبراهيم المصاروة*

د. ساطع عبد الله الذنيبات**

تاريخ وصول البحث: 2025/4/22م

تاريخ قبول البحث: 2025/7/1م

الملخص

تَنَاوَلَ هَذَا البَحْثُ تَحْقِيْقِ وَدِرَاسَةِ "شَرْح رِسَالَةِ أَدَبِ الكُتَّابِ"، لأبي بكرٍ مُحَمَّدِ بنِ عُمَرَ المَعْرُوفِ بابنِ القُوطِيَّةِ المُتَوَفَّى سَنَة (367هـ/977م)، وَهُو الشَّرْحُ الثَّانِي لِرِسَالةِ أَدِبِ الكُتَّابِ الَّذِي وَصَلَ إِلى عَصْرِنَا، وَالأَوَّلُ لِعُلَمَاءِ المَغْرِبِ العَرَبِيّ، وَهُو عَلَى إِيْجَازِهِ يَكْشِفُ عَن مَدَى تَفَاعُلِ عُلَمَاءِ المَغْرِبِ العَرَبِيّ مَع كِتَابِ أَدَبِ الكُتَّابِ وَاهْتِمَامِهِم بِهِ مُنْذُ زَمَنٍ مُبَكِّرٍ.

وَيَهْدِفُ هَذَا البَحْثُ إِلى إِخْرَاجِ الشَّرْحِ إِخْراجًا عِلْمِيًّا دَقِيْقًا أَقْرَبَ مَا يَكُوْن إِلى الصِّحَّةِ وَالدِّقَّةِ للصُّورَةِ الَّتِي أَرَادَهَا المُؤَلِّفُ. وَقَدْ اتَّبَعْنَا فِي سَبِيْلِ تَحْقِيْقِ هَذَا الهَدَفِ المَنْهَجَ الوَصْفِيَّ المُتَعَارف عَلَيهِ فِي تَحْقِيْقِ التُّرَاثِ.

وَقَدْ جَاءَ عَمَلُ البَاحِثَيْنِ فِي قَسْمَيْنِ: الأَوّلُ، الدِّرَاسَةُ الّتِي جَاءَتْ فِي مَبْحَثَيْنِ؛ الأوّل مِنْهُمَا تَنَاوَلَ المُؤَلِّفَ، وَالثّانِي تَنَاوَلَ الكِتَابَ. أمّا القِسْمُ الثّانِي فَهُو النّصُّ المُحَقَّقُ.

وَقَدْ تَوَصَّلَ البَحْثُ إِلى جُمْلَةٍ مِنَ النَّتَائِجِ، مِنْ أَهَمّهَا أنَّ نِسْبَةَ الكِتَابِ إِلَى أَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدِ بنِ عُمَرَ المَعْرُوفِ بابنِ القُوطِيَّةِ ثَابِتَةٌ لَا يُدَاخِلُهَا شَكٌّ، وأنّ هَذَا الشَّرْحَ هُو الشَّرْحُ المُخْتَصَرُ لابنِ القُوْطِيَّةِ عَلى رِسَالةِ أَدَبِ الكُتَّابِ، وَهُو شَرْحٌ رَاعى فِيْهِ صَاحِبُهُ الإِيْجَازَ الشَّدِيْدَ مَع الإِقْلَالِ مِنَ الشَّوَاهِدِ.

الكَلِمَاتُ المِفْتَاحِيَّةُ: شَرْحُ رِسَالَةِ أَدَبِ الكُتَّابِ، ابْنِ القُوطِيَّةِ، تَحْقِيْقٌ وَدِرَاسَةُ، التُّرَاثُ العَرَبِيُّ.

* أستاذ مساعد، شعبة اللغة العربية، الجامعة الأردنية.

** أستاذ مشارك، شعبة اللغة العربية، الجامعة الأردنية.

Sharḥ Risālat Adab al-Kuttāb by Abū Bakr Muḥammad ibn ʿUmar, Known as Ibn al-Qūṭiyya (d. 367 AH / 977 CE) (A Critical Edition)

Abstract

This research presents an investigation and study of Sharḥ Risālat Adab al-Kuttāb (The Commentary on the Epistle on the Etiquette of Scribes) by Abū Bakr Muḥammad ibn ʿUmar, known as Ibn al-Qūṭiyya, who died in the year 367 AH / 977 CE. This commentary is the second known explanation of Adab al-Kuttāb that has survived to our time, and the first by a scholar from the Arab Maghreb. Despite its brevity, it reveals the extent of interest and engagement shown by Maghrebi scholars toward Adab al-Kuttāb from an early period.

The aim of this study is to present a scholarly and precise edition of the commentary that closely aligns with the original version as intended by the author. To achieve this, we followed the descriptive methodology commonly used in the editing of classical heritage texts.

The research is divided into two parts:

The first part is a study composed of two sections: the first focuses on the author, and the second examines the book itself.

The second part contains the critically edited text.

The study reached several conclusions, the most important of which is that the attribution of the work to Abū Bakr Muḥammad ibn ʿUmar, known as Ibn al-Qūṭiyya, is firmly established and beyond doubt. Furthermore, the commentary is indeed a concise explanation by Ibn al-Qūṭiyya on Adab al-Kuttāb, characterized by its extreme brevity and the author's limited use of illustrative examples.

Keywords: Commentary on The Epistle on the Etiquette of Scribes, Ibn al-Qūṭiyya, Critical edition, Arab heritage.

المقدّمة:

أثار كتاب أدب الكُتَّاب اهتمامًا واسعًا في أوساط الأدباء والعلماء، فأقبل الكثيرون منهم على شرحه كاملًا، في حين اكتفى بعضهم بشرح مقدّمته أو شرح أبياته، ومن هذه الشّروح ما هو موجود مطبوع أو مخطوط، ومنها ما هو مفقود.

وقد يسرّ الله لنا الحصول على نسخة من شرح ابن القوطيّة على رسالة أدب الكُتَّاب، فعزمنا على تحقيقه ودراسته لما له من أهمية أدبيّة وتاريخيّة، فمؤلّفه عالم لغويّ متقدّم من علماء القرن الرّابع الهجري، وفي نشره إحياء لأحد آثاره العلميّة الّتي احتجبت عنا زمنًا طويلًا، بالإضافة إلى أن هذا الشّرح يعد الشّرح الثّاني لرسالة أدب الكُتَّاب الذي وصل إلى عصرنا، والأوّل لعلماء المغرب العربيّ، وهو على إيجازه يكشف عن مدى تفاعل علماء المغرب العربيّ مع كتاب أدب الكُتَّاب واهتمامهم به منذ زمن مبكّر.

وقد جاء عملنا في قسمين: الأوّل، الدّراسة التي انتظمت في مبحثين، تناولنا في المبحث الأوّل المؤلف، فتحدثنا عن اسمه ونسبه وكنيته، ومولده ونشأته وأخباره وصفاته، وشيوخه، وتلاميذه، ومؤلفاته، ووفاته. وفي المبحث الثّاني تناولنا الكتاب، فحقّقنا عنوانه ووثقنا نسبته إلى مؤلفه، وبينا موضوعه ومنهج مؤلفه بإيجاز شديد، وذكرنا أهمّيّته، وعقدنا موازنة بينه وبين غيره من شروح رسالة أدب الكُتأَب، وبيّنا منهجنا في تحقيقه. أما القسم الثّاني، فهو النّصّ المحقّق.

وقد اتبعنا في تحقيق هذا الشّرح المنهج الوصفيّ، وهو منهج يهدف إلى إخراج النّصّ التّراثيّ بصورة تكون الأقرب إلى صنيع مؤلفه.

والحمد لله من قبل ومن بعد.

الدِّراسة:

المبحث الأوّل: المؤلف (الشّارح)اسمه ونسبه وكنيته:هو محمّد بن عمر بن عبد العزيز بن إبراهيم بن عيسى بن مزاحم مولى عمر بن عبد العزيز، يعرف بابن القُوطيّة، ويكنى بأبي بكر.(1)

والقوطيّة التي ينسب إليها هي جدته سارة بنت المنذر بن غيطشة آخر ملوك القوط، وكانت وفدت على هشام بن عبد الملك بالشام متظلمة من عمها أرطباس بالأندلس، فتزوّجها عيسى بن مزاحم، من موالي عمر بن عبد العزيز، وسافر معها إلى الأندلس، ثم غلب اسمها على ذريتها.(2)

مولده ونشأته وصفاته:

لم تذكر المصادر سنة ولادته ولا شيئا ذا قيمة عن نشأته، إلا أنها أجمعت على أن أصله من إشبيلية، وأنه ولد ونشأ في قرطبة، وتتلمذ على يد علماء البلدين فقد كان أبوه قاضيا في إشبيلية.[3]

وكان- رحمه الله- دينا فاضلًا عابدًا زاهدًا فقيهًا مؤرخًا أصوليًّا شاعرًا علمًا بالحديث واللّغة والأشعار والأخبار جميل المظهر حسن البيان، وقد أثنى عليه كل من شاهده أو ترجم له، فوصفه أبو علي القالي بأنه أنبل من شاهد في أرض الأندلس.[4] وأثنى عليه ابن عفيف بقوله: "كان جليلاً من أعلم أهل زمانه باللغة والعربية حافظاً للفقه والحديث والخبر والنّوادر والشّعر وله في الحديث قدم ثابت ورواية واسعة، وهو على ذلك من أهل النسك والعبادة".[5] وكذلك أثنى عليه ابن الحذاء قائلا: "وله في الحديث قدم ثابتة، ورواية واسعة، وهو على ذلك من أهل النسك والعبادة".[6] ووصفه عبد الرؤوف بقوله: "كان أبو بكر عالمًا من علماء الأندلس، فقيهًا من فقهائهم، صدرًا في أدبائهم، حافظًا للغة والعربية، بصيرًا بالغريب والنادر، والشاهد والأثر، عالمًا بالخبر والأثر، جيد الشعر، صحيح الألفاظ واضح المعاني، إلا أنه تركه ورفضه مؤثرًا ما هو أولى منه، فهو إمام من أئمة الدين، تامّ العناية بالفقه والسنّة، مع مروءة ظاهرة، وتمام خِلقة وسمت وحسن بيان".[7] وقال تلميذه يحيى بن هذيل مشيدا بشاعريته وغزارة علمه: "وكان الشّعر أقلّ صنائعه لكثرة علومه وغرائبه"،[8] وأثنى عليه الفتح بن خاقان بقوله: "أحد المجتهدين في الطلب والمشتهرين بالعلم والأدب، والمُنتدبين للعِلم والتَّصنيف، والمرتّبين له بحسن الترتيب والتأليف".[9] وأثنى عليه الثعالبي أيضا بقوله: "من أعلم أهل زمانه باللّغة والعربيّة وأرواهم للأشعار والأخبار وكَان مع ذلك حافظا للفقه والحديث من أهل النّسك والزّهادة وله كتاب فِي الأفعال لم يسبقه أحد إِلى مثله".[10]

ولم نجد لأهل العلم مأخذًا عليه سوى ما ذكره ابن الفرضي، وتناقله العلماء بعد ذلك، يقول ابن الفرضي: "ولم يكن بالضَّابط للرواية في الحديث والفقه، ولا كانت له أصول يرجع فيها. وكان ما يُسْمَع عليه من ذلك إنما يحمل على المعنى لا على اللفظ، وكثيراً ما كان يقرأ عليه ما لا رواية له فيه على جهة التصحيح".[11] وقال عنه أيضا: "كانت فيه غفلة وسلامة، وتقشف في ملبسه وورعه. وذكر أنه كان يدلس في حديثه".[12] ولعلّ الأمر الذي حمله على وصفه بذلك أنه أدركه

شيخًا كبيرًا قد ضعفت ذاكرته واضطربت روايته، وإلا فإنَّ في ما ذكره العلماء عن غزارة علمه وسعة روايته ما يناقض ذلك.

شيوخه:

تتلمذ ابن القوطيّة على أيدي كبار علماء الأندلس، فقد سمع بإشْبِيلِيَّة: من محمد بن عَبْد الله بن القون، وحسن بن عَبْد الله الزبيري، وسعيد بن جابر، وعلي بن أبي شيبة، وسَيَّد أبيه الزَّاهد. وسمع بِقُرْطُبَة: من طاهر بن عبد العزيز، وابن أبي الوليد الأعرج، ومحمد بن عبد الوهاب بن مغيث، ومحمد بن عمر بن لُبَابَة، وعُمَر بن حفص بن أبي تمام، وأسْلم بن عبد العزيز، وأحمد بن خَالد، ومحمد ابن مِشْوَر، ومحمد بن عبد الملك بن أَيْمَن، وعَبْد الله بن يُونس، وأحمد بن بِشر الأغْبس، وقاسم بن أصْبَغ، وغيرهم.[13]

تلاميذه:

تتلمذ على يدي أبي بكر ابن القوطية خلق كثير، فقد" فَسَمع النَّاس منه طبقة بعد طبقة. روى عنه جماعة من الشيوخ والكهول"،[14] نذكر منهم: ابن الفرضي،[15] وأبو عمر أحمد بن عفيف،[16] وأبو المطرف عبد الرحمن بن هارون بن عبد الرحمن الأنصاري المعروف بالقنازمي،[17] وأبو بكر محمد بن حسن بن عبد الله بن مذحج الزبيدي،[18] ويحيى بن هذيل،[19] والقاضي أبو عمر أحمد بن محمد ابن الحذّاء،[20] وغيرهم الكثير.

مؤلفاته:

حبا الله ابن القوطية علمًا غزيرًا وعمرًا طويلًا إلا أنه لم يترك لنا إلَّا القليل من المؤلفات، هي: كتاب الأفعال (مطبوع)،[21] وتاريخ افتتاح الأندلس (مطبوع)،[22] والمقصور والممدود (مفقود)،[23] وشرحان على رسالة أدب الكتاب، أحدهما شرح مطول (مفقود)، والآخر شرح مختصر (موضوع بحثنا).[24]

شعره:

تذكر كتب التراجم أن ابن القوطيّة كان جيد الشّعر صحيح الألفاظ واضح المعاني حسن المطالع والمقاطع، إلا أنه ترك الشّعر وأقبل على النّسك والانفراد،[25] فمن شعره قوله:[26] [من البسيط]

ضُحًى أَنَاخُوا بَوادِي الطَّلحِ عِيسَهُم فَأَورَدُوها عِشَاءً أيّ إيرَادِ

أَكْرِمْ بِهِ وَادِيًا حَلّ الحَبِيْبُ بِهِ مَا بَينَ رندٍ وَخَابُورٍ وفرصَادِ

يَا وَادِيًا سَارعَنهُ الرَّكبُ مُرتَحِلًا بالله قُل أَينَ سَار الرَّكْبُ يا وادي

أبالغَضَا نَزَلُوا أَم لِلَّوَى عَدَلُوا أَم عَنك قَد رَحَلُوا خَلفًا لِمِيعَادِي
بَانُوا وقَد أَورثُوا جِسمِي الضَّنَا وَكَأَنَّ كَانَ النَّوى لَهُم أو لي بِمِرْصَادِ

وقوله في وصف الرّبيع:[27]

ضَحِكَ الثَّرَى وَبَدَا لَكَ استِبْشَارُهُ واخضَرَّ شَارِبُهُ وَطَرَّ عِذَارُهُ
وَرَنَت حَدَائِقُهُ وَآزرَ نَبتهُ وتَعَطَّرَت أَنْوَارُهُ وَثِمَارُهُ
واهتَزَّ ذَابِلُ كُلِّ مَاء قَرَارةٍ لَمَّا أَتَى مُتَطَلِّعًاً آذارُهُ
وَتَعَمَّمَت صُلعُ الرِّبَا بِنَبَاتِهَا وتَرَنَّمَت مِن عُجْمَةٍ أطيَارُهُ

وفاته:

أجمعت الكتب الّتي ترجمت له أنه كان من المعمرين، قال تلميذه ابن الفرضي: "وطال عمره فسمع منه الناس طبقة بعد طبقة... وكانت وفاته يوم الثّلاثاء في عقب ربيع الأوّل لسبع بقين منه سنة سبع وستين وثلاثمئة،[28] (367/3/22هـ) الموافق (977/11/12م).

ودفن- رحمه الله- يوم الأربعاء بعد صلاة العصر بمقبرة قريش، وصلى عليه أبو جعفر بن عون وكان قد أوصى بذلك.[29]

المبحث الثّاني: الكتاب:

عنوان الكتاب وتوثيق نسبته لمؤلفه:

ورد عنوان الكتاب منسوبًا إلى مؤلّفه ومقرونًا بعنوانين آخرين في الصّفحة (209/و) "شرح رسالة أدب الكتّاب لابن القوطيّة والملاحن لأبي بكر بن دريد وكيفية اللعب بالميسر وما لسهامه من السهام ومعرفة ما ليس له قسم من الأقسام"، ثم ذكر الكتاب أيضًا منسوبًا إلى مؤلفه ومقرونًا بكتاب الملاحن في طرة الصفحة (209/ظ) "شرح رسالة أدب الكتاب لابن القوطيّة والملاحن لأبي بكر بن دريد".

ولعلّ ما يؤكّد نسبته إلى مؤلفه أن كثيرًا ممن ترجم لابن القوطيّة ذكر أن له شرحًا على مقدمة أدب الكاتب، سماه بعضهم "شرح رسالة أدب الكاتب"،[30] وسماه بعضهم الآخر"شرح رسالة أدب الكتّاب"[31] في حين ذكر ابن خير الإشبيلي أن له شرحين على مقدمة أدب الكتّاب لابن قتيبة أحدهما شرح مختصر، وقد ساق روايته للشرحين بقوله: "كتاب شرح صدر أدب الكتّاب لابن القوطيّة وجزء مختصر فيه شرح صدر الأدب له أيضا. حدثني بهما شيخنا أبو الحسن يونس بن محمد...".[32]

فنحن الآن أمام أكثر من تسمية الأولى: "شرح رسالة أدب الكاتب"، والثّانية: " شرح رسالة أدب الكتّاب"، والثّالثة: "شرح صدر أدب الكتّاب"، ويرى الباحثان ألا تعارض بين هذه التّسميات، فالرّسالة والصّدر يكونان بمعنى في كثير من الأحيان، بالإضافة أن ابن خير يتصرّف كثيرًا في أسماء بعض الكتب.[33] وكذلك لا تعارض بين أدب الكاتب وأدب الكتّاب، فقد يأتي عنوان كتاب ابن قتيبة عند كثير من علمائنا بصيغة الإفراد "أدب الكاتب" وأحيانًا أخرى يأتي بصيغة الجمع "أدب الكتّاب"، وقد تكون هذه الصّيغة التي وصلت لابن القوطيّة هي صيغة الجمع أو لعلّها الأكثر رواجًا في عصره، وهي المثبتة في مخطوطتنا، لذا فقد آثرنا أن نبقي العنوان الذي جاء في المخطوطة، وهو: "شرح رسالة أدب الكتّاب".

أما ما ذكره بعض أصحاب كتب التّراجم من أن له شرحًا كاملًا على أدب الكاتب[34] فهذا غير دقيق؛ لأن ابن القوطيّة لم يتجاوز شرح المقدّمة، ولعلّ السبب في ذلك يعود إلى أنهم لم يطلعوا على شرحه هذا أو شرحه الآخر المفقود.

وبالعودة إلى نصّ ابن خير الإشبيلي السّابق الذي يذكر فيه أن لابن القوطيّة شرحين، فإن هذا النّصّ يثير السّؤال الآتي: هل النّصّ الذي نحقّقه اليوم هو الشّرح المطوّل أم المختصر؟

ويبدو لنا أن هذا الشّرح هو الشّرح المختصر للسببين الآتيين:

1-الشّرح كما يبدو -لكل ناظر فيه- شرح موجز .

2-ثمّة نقل من شرح رسالة أدب الكتّاب لابن القوطيّة في كتابي: التعليقة على المقربِ،[35] ومختصر تذكرة ابن هشام،[36] وهذا النّقل غير موجود في النّصّ الذي نحقّقه اليوم.

وبناءً على ما تقدّم يمكننا أن نخلص إلى أن هذا الشّرح هو الشّرح المختصر، وأن عنوانه، هو: "شرح رسالة أدب الكتّاب"، كما هو مثبت في المخطوطة التي بين أيدينا في أكثر من موضع.

موضوع الكتاب ومنهجه:

الكتاب- كما يبدو من عنوانه- يقتصر على شرح رسالة أدب الكاتب لابن قتيبة، وقد اتّبع ابن القوطيّة المنهج الآتي:

1-بدأ المؤلف - رحمه الله- شرح الرّسالة مباشرة بعد الصّلاة على رسول الله - صلى الله عليه وسلم- دون أن يقدم لشرحه أو يبيّن معالم منهجه.

2- لم يشرح المؤلف - رحمه الله- الرسالة كاملة، بل كان ينتقي بعض الألفاظ أو العبارات التي يرى أنها بحاجة إلى شرح وتوضيح، ويغلب على شرحه الإيجاز الذي لا يتجاوز ذكر الكلمة ومعناها، وقد يستشهد في القليل النّادر بآية قرآنية أو ببيت شعر أو بحديث شريف على المعنى المراد ، غير

أنه قد يسهب أحيانًا في شرح كلمة أو مسألة ما، مثل إسهابه في شرح كلمة "الثلج" و"أليق"، وإسهابه في شرح بعض المسائل الفقهيّة في معرض شرحه لألفاظ الحديث النبويّ الشّريف.

3-تتبع المؤلف- رحمه الله- كلمات الرّسالة حسب ورودها في مقدمة كتاب أدب الكاتب، غير أنه أخر شرح ألفاظ الحديث النبويّ، وقد شغل شرحه لها نصف الشّرح تقريبًا.

4-جاءت شواهده- على قلتها- متنوعة، فقد استشهد بخمس آيات كريمة، وثلاثة أحاديث نبوية شريفة، وثلاثة أبيات شعريّة، ومثلين.

5-ذكر في تناوله لبعض المسائل الفقهية الخلاف بين مذهب أهل العراق ومذهب الإمام مالك بن أنس - رحمه الله- وأهل الحجاز.

6-لم يذكر المصادر التي استقى منها شرحه، ولم يصرّح بأسماء العلماء الذين استفاد من آرائهم سوى مالك بن أنس وأبي عبيدة رحمهما الله.

أهميته:

تبدو أهمّيّة الكتاب من تظافر عدد من الأمور، لعلّ من أهمّها تقدّم زمن تأليفه، فمؤلفه من علماء القرن الرّابع الهجري، وفي نشره إحياء لأحد آثاره العلميّة التي احتجبت عنا زمنًا طويلًا، بالإضافة إلى أن هذا الشّرح يعد الشّرح الثّاني لرسالة أدب الكاتب الذي وصل إلى عصرنا، والأوّل لعلماء المغرب العربيّ، وهو على إيجازه يكشف عن مدى تفاعل علماء المغرب العربيّ مع كتاب أدب الكاتب واهتمامهم به منذ زمن مبكّر.

موازنة بين شروح الرّسالة:

تقع رسالة أدب الكتّاب في صدر كتاب يضم أربعة كتب، هي: كتاب المعرفة، وكتاب تقويم اليد، وكتاب تقويم اللسان، وكتاب الأبنية.

ومن العلماء من اقتصر على شرح الرّسالة، ومنهم شرح أبياته، ومنهم من شرح الكتاب كلّه.

وقد صل إلينا من شروح الرّسالة ثلاثة شروح، هي: تفسير رسالة أدب الكتّاب للزجاجيّ (ت340هـ/952م)، وشرح رسالة أدب الكتّاب لابن القوطيّة (ت367هـ/977م)، وتفسير خطبة أدب الكتّاب أبي الحسن عبد الباقي بن محمد بن الحسن النّحويّ (ت400هـ/1010م)، أمّا الشّروح التي وصلتنا للكتاب كاملًا فهي: الاقتضاب في شرح أدب الكتّاب لابن السّيد البطليوسي(ت521هـ/1127م)، وشرح أدب الكاتب للجواليقي (ت540هـ/1144م)، والانتخاب في

شرح أدب الكتّاب للجذامي (ت598هـ/1202م). وسنقتصر من الشّروح الثّلاثة الأخيرة على ما يخص الرّسالة فقط، وقد استوفوها كلها بالشّرح.

يعدّ شرح الزجاجي أوّل شروح الرّسالة وأوسعها لغةً ونحوًا وتصريفًا واستشهادًا واستطرادًا إلى ذكر نوادر الأخبار وطرائف الأشعار،[37] فضلًا عن أن الزجاجيّ لم يكتفِ بشرح كلام ابن قتيبة، بل كان أحيانا ناقدًا له، مبديًا رأيه في ما يقول، إما موافقًا له، أو معارضًا، أو مخطئا.[38]

أمّا شرح ابن القوطيّة فهو الشّرح الثّاني من ناحية التّرتيب الزّمنيّ، وهو شرح يقوم على انتقاء بعض الألفاظ وشرحها شرحًا موجزًا لا يتجاوز ذكر الكلمة ومعناها، وقد يستشهد في القليل النّادر بآية قرآنيّة أو ببيت شعر أو بحديث شريف على المعنى المراد، غير أنه قد يسهب أحيانًا في شرح كلمة أو مسألة ما، مثل إسهابه في شرح بعض المسائل الفقهيّة.

وقد جاء شرح أبي الحسن عبد الباقي مختلفًا عنهما، فقد اختطّ لنفسه نهجًا وسطًا بين الشّرحين، فهو لم يشرح ألفاظ الرّسالة كاملة، بل كان يشرح الكلمات أو العبارات التي يرى أنها بحاجة إلى شرح وإيضاح. ونجده يسهب- أحيانًا- في شرح كلمة أو مسألة ما، ويوجز في شرح أخرى، لكن الإيجاز هو السّمة الغالبة على شرحه.[39]

أمّا البطليوسي، فقد شرح في القسم الأوّل من كتابه رسالة أدب الكتّاب شرحًا وافيًا مستفيضًا مستشهدًا بآراء من سبقه من العلماء،[40] ولم يكتف بشرح كلام ابن قتيبة، فقد تعقبه وخطأه في أكثر من موضع، فضلا عن أنه أضاف إلى شرحه أشياء غفل عنها ابن قتيبة من الكلام عن آلة الكاتب وأدواته.[41] وعلى الرّغم من أن البطليوسي نقل في شرحه في أكثر من موضع عن ابن القوطيّة[42] إلا أن هذه النّقول غير موجودة في الشّرح الّذي بين أيدينا.

كما شرح الجواليقي رسالة أدب الكتّاب شرحًا كاملًا، وكان الجانب اللغويّ هو الغالب عليه شرحه،[43] وقد اعتمد فيه على شرح عبد الباقي اعتمادًا كبيرًا، فقد نقل منه بالنصّ في مواضع كثيرة دون عزو، كما أخذ من شرح الزجاجي دون أن يذكره،[44] إلا أن ذلك لم يحل دون أن تبرز فيه شخصيّته العلميّة، فقد تعقب ابن قتيبة وخطأه في أكثر من موضع[45]

أما شرح الجذامي لرسالة أدب الكتّاب فلا يعدو أن يكون نقلًا مستفيضًا من الشّروح السّابقة له، فقد نقل جل مادّته من شرحي البطليوسي والزجاجي،[46] بالإضافة إلى ما نقله من مصادر أخرى، وعلى الرّغم من كثرة نقوله وتنوّعها إلا أننا لم نجد نقلًا واحدًا من شرح ابن القوطيّة، أو حتّى الإشارة إليه، أو ما يفيد اطلاعه عليه، على الرّغم من أن اسم ابن القوطيّة تردّد في أثناء

شرحه للرّسالة أربع مرات، إلا أنه فيها جميعها كان ينقل عنه بواسطة البطليوسي،[47] وهذه النّقول غير موجودة في الشّرح الذي بين أيدينا.

وإذا أخذنا نتلمس مواطن التّأثّر والتّأثير بين شرح ابن القوطيّة لرسالة أدب الكتّاب وغيره من الشّروح، لا نجد أن ابن القوطيّة تأثّر في شرحه بشرح الزّجاجيّ، ولعلّه لم يطلع عليه لتقارب الزّمن بين الشّرحين، فابن القوطيّة توفي سنة (367هـ)، أيّ بعد الزجاجيّ (ت340هـ) بسبع وعشرين سنة، ويغلب على ظننا أن ابن القوطيّة ألّفه في مرحلة مبكّرة من حياته، أيّ قبل مرحلة الشّيخوخة؛ لأن ذاكرته في آخر حياته قد ضعفت وروايته قد اضطربت كما يُفهم من كلام ابن الفرضي عنه[48] الأمر الذي يجعلنا نستبعد أنه ألّفه في هذه المرحلة من حياته. أما الزجاجيّ فقد ألّف شرحه في أُخَريات حياته، ويرجّح محقّق شرحه أنه ألّفه في سنة (337هـ)، أيّ قبل موته بسنتين أو ثلاث،[49] وهذا التّقارب في زمن التّأليف بالإضافة لبعد المسافة بين البلدين قد يحول دون وصول كتاب أُلّف في المشرق إلى الأندلس في هذه المدّة القصيرة نسبيًا.

ولا نجد- أيضًا- أثرًا لشرح ابن القوطيّة في الشّروح اللاحقة، ويبدو أن ذلك يعود إلى عدم اطّلاعهم عليه، أو لأنّه شرح موجز خاصّة أن الشّروح اللاحقة له مالت إلى التّوسّع والاستقصاء، ممّا يقلّل من فرص الاستفادة من شرح موجز كشرح ابن القوطيّة.

وبعد، فيبدو لنا أن لكلّ شرح من هذه الشّروح نهجًا خاصًا، وسمات تجعل منه شرحًا متميّزاً عن غيره، ينمّ عن شخصيّة صاحبه، ويكشف عن مدى ثقافته وسعة اطّلاعه، فشرح ابن القوطيّة الذي بين أيدينا وإن كان أوجز الشّروح إلّا أنه من أكثرها تفصيلًا في المسائل الفقهيّة، فضلًا عن أن شرحه انفرد بزيادات ليست في أدب الكتّاب (المطبوع)، مثل زيادة نهي النبي- صلى الله عليه وسلم- عَنِ الملاقيح والمضامين وحبل الحبلةِ،[50] أو زيادة "الجلب" في نهي النبي- صلى الله عليه وسلم- عَن تَلَقِّي الرُّكْبَانِ وَالجَلَبِ،[51] وهذا يؤكّد أنه كان يعتمد في شرحه رواية لأدب الكتّاب غير الرّواية التي وصلت إلينا، لا تقتصر ملامحها على الاختلاف في العنوان بل تتجاوزه إلى المضمون.

منهج التّحقيق:

تمثّل عملنا في تحقيق هذا الكتاب بالنّقاط الآتية:

-بعد نسخ الكتاب، تم عرض مادّته على كتاب أدب الكاتب (الكتّاب) وشروحه وشروح مقدماته وغيرها من أمّات المصادر اللغويّة والأدبيّة، بهدف تصحيح الألفاظ التي وقع فيها تحريف أو

تصحيف، وتدارك السّقط الحاصل في بعض المواضع، وإثبات الصّواب في المتن ما لم يثبت أن ذلك من المؤلف، ووضع ما زيد في النص بين معقوفتين مع التنبيه على ذلك في الحاشية.

-ثمة تعليقات لأحد النساخ- وهو غير ناسخ هذه المخطوطة- أثبتت في المتن، قمنا بنقلها إلى الحاشية مع التنبيه على ذلك.

-ضبط النصّ المحقّق ضبطًا كاملًا، ووضع علامات التّرقيم المتعارف عليها في عصرنا.

-إثبات أرقام مصورة الأصل مع الرّمز لوجه الورقة بالحرف (و) ولظهرها بالحرف (ظ)، والرّقم لأسفل الصّفحة، وقد حصرنا الأرقام بين قوسين وخط مائل.

-تخريج الآيات القرآنيّة والأحاديث النبوية والشّواهد الشّعريّة والنّثريّة من مضانها.

وصف النّسخة الخطيّة:

اعتمدنا في تحقيق هذا الكتاب على نسخة وحيدة لم نعثر على غيرها محفوظة في مكتبة برنستون بالولايات المتحدة الأمريكيّة. ويقع الكتاب ضمن مجموع قيِّم برقم (3586) - يهودا، ويضم هذا المجموع الكتب الآتية:

-رسالة أبي منصور عبد الملك الثعالبيّ (ت429هـ/1038م) التي جعلها مقدمة لكتاب فقه اللغة وسر العربيّة. (مطبوع)

-كتاب البهار في اللّغة لأبي الحسن الأهوازي (د.ت). (مطبوع)

-كفاية المتحفّظ ونهاية المتلفّظ للأجدابي (ت نحو 470هـ/1077م). (مطبوع)

-أدب الكاتب لابن قتيبة (ت276هـ/ 889م). (مطبوع)

-أسماء الكواكب لمحمد بن عبد الله بن عبد الحكيم. (د.ت). (مخطوط)

-شرح رسالة أدب الكتّاب لابن القوطيّة (ت367هـ/977م). (موضوع بحثنا)

-كتاب الملاحن لابن دريد (ت321هـ/933م). (مطبوع)

-باب اللّعب بالميسر لمؤلف مجهول. (مخطوط)

ويقع كتاب "شرح رسالة أدب الكتّاب لابن القوطيّة" في (5) ورقات، من الصّفحة (209/و) إلى الصّفحة (213/ظ)، وعدد الأسطر في الصّفحة (26) سطرًا في الغالب، أما عدد الكلمات في كل سطر فقد تراوح ما بين (13-17) كلمة تقريبًا، وهو بخط نسخي دقيق معجم، يكاد يخلو من الضّبط. وهذا الكتاب والكتابان اللّذان بعده ناسخهما واحد، فخطهما واحد، وطريقة التّصويب، والاستدراك، واحدة.

ونسخة الكتاب هذه سليمة من الخرم والسّقط إلا في مواضع استدركها النّاسخ في الحاشية، وقد نبهنا عليها في حواشي التّحقيق. وهي منسوخة في سنة (1117هـ) كما أثبت ذلك النّاسخ في نهاية كتاب الملاحن، أيّ في الورقة (220/و)، وقد صرح باسمه في نهاية المجموع في الورقة (222/ظ)، وهو محمد أمين بن علي الأسفرايني.

ويبدو أن هذه النّسخة مقابلة على الأصل الذي نقلت منه، فقد صرّح النّاسخ بذلك بقوله في نهاية المجموع، أيّ في الورقة (222/ظ): "عرض هذا الكتاب على نسخته والله أعلم بصحته"، بالإضافة إلى أن الاستدراكات والتّصويبات في الحواشي تدلّ على مقابلة هذه النّسخة على أصلها الذي نقلت منه.

وتجدر الإشارة إلى أن أحد النّساخ علّق في المتن على بعض الآراء الفقهيّة في أكثر من موضع، وهو ليس ناسخ مخطوطتنا هذه قطعًا؛ وذلك لسببين:

الأوّل: أن هذه التّعليقات لرجل على قدر من العلم، وهو على مذهب الإمام مالك بن أنس- رحمه الله- كما يبدو من تعليقاته، أما ناسخ هذه المخطوطة فلم يكن عالمًا بل ورّاقًا ينسخ بالأجرة، فقد ذكر في نهاية المجموع أنه نسخه للشيخ سالم بن محمد بن أحمد (د.ت).

ثانيًا: كثرة المواضع التي حدث فيها شطب أو سقط في المخطوط ، فالنّاسخ وأن كان يستدرك ذلك في الحاشية أو يصحّحها بخط صغير بين السّطور إلا أن هذا الشّطب أو السّقط يؤكّد أنه كان ينسخ وهو في عجلة من أمره، وهو ما يتنافى مع هذه التّعليقات الفقهيّة التي تتطلّب شيئًا من الأناة والتّريّث وهو ينسخ ليناقشها أو يعلّق عليها، خاصّة إذا علمنا أن هذه التّعليقات لم تسلم من الاستدراك أو التّصحيح.

نماذج مصوّرة من المخطوطة:

الصّفحتان: (208ظ/209و)

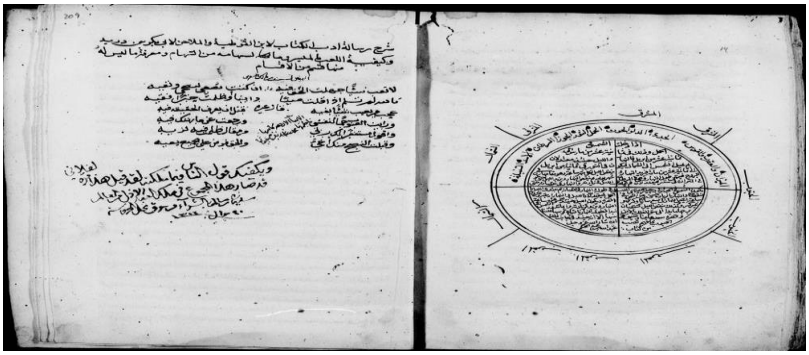

الصّفحتان: (209ظ/210و)

الصّفحتان: (213ظ/214و)

[النّصُّ المُحَقَّقُ]:

شَرْحُ رِسَالَةِ أَدَبِ الكُتَّاب:

لابنِ القُوطِيَّةِ:

بِسمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيْم

وَصَلَّى اللهُ عَلَى مُحَمَّدٍ عَلِيْهِ السَّلَامُ

"أَمَّا بَعدَ":[52] فَإِنَّهُ قِيْلَ فِي التَّفْسِيْر: "إِنَّهُ فَصْل الخِطَابِ"، [53] وَالعَرَبُ تَفْتَحُهُ إِذَا وَصَلَت، وَتَضُمُّهُ إِذَا جَعَلَتْهُ غَايَةً، كَقَوْلِ الله- عَزَّ وَجَلَّ-: ﴿مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ [الروم:4]

"وَالمَحَامِدُ":[54] جَمْعُ حَمْدٍ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ، وَقِيْلَ: مَحْمدَة.[55]

"نَاكِبِيْنَ":[56] عَادِلِين، قَالَ اللهُ- تَبَارَكَ وَتَعَالى-:﴿عَنِ الصِّرَاطِ لَنَاكِبُونَ﴾ [المؤمنون:74]، وَفِعْلهُ نَكَبَ عَنِ الحَقِّ وَالشَّيْءِ نُكُوبًا.

"وَمِن اسْمِهِ مُتَطَيِّرِيْن"، [57] التَّطَيُّرُ: التَّشَاؤُمُ، قَالَ اللهُ- عَزَّ وَجَلَّ-: ﴿يَطَّيَّرُوا بِمُوسَى وَمَنْ مَعَهُ﴾ [الأعراف:131]

"وَهَاجِرِين":[58] قَاطِعِين، مِنْ قَوْلِكَ هَجَرْتُ الرَّجُلَ هِجْرَةً وَهَجْرًا إِذا قَطَعْتُهُ.

"وَالنَّاشِئ"[59]- بِالهَمزَة-: الحَدَثُ.

"رَاغِبٌ عَنِ التَّعَلُّمِ":[60] زَاهِدٌ فِيْهِ. وهَذِهِ الكَلِمَةُ مِنَ الأَضْدَادِ، يُقَالُ: رَغِبْتُ فِي الشَّيْءِ إِذَا حَرِصْتُ عَليهِ، وَرَغِبْتُ عَنْهُ إِذَا تَركتُهُ وَرَفَضتُهُ.

"وَالشَّادِي":[61] المُبْتَدِئ، يُقَالُ: شَدَا مِنَ العِلْمِ بَابًا يَشْدُو شَدْوًا إِذا أَخَذَ مِنْهُ شَيْئًا.

والمُتَأَدِّبُ:[62] طَالِبُ الأَدَب. وَالأَدَب أَدَبانِ: أَدَبُ رِوايَةٍ، وَأَدبُ خُلُقٍ، فَمَنْ تَجتَمِعُ لَهُ فَقَدْ كَمُل.

عُنْفُوَانُ [63] كُلّ شَيءٍ: أَوَّلُهُ، وَمَا أَعْرِفُ لَهُ اشْتِقَاقًا إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِن عَنَفَ.

والمَجْدُودِيْنَ:[64] المَبْخُوتِيْن، يُقَالُ: جُدَّ الرَّجُلُ جَدًّا إِذا بُخِتَ لَهُ فِيْهِ.

والمَحدُودِينَ:[65] المَحْرُومِيْنَ، يُقَالُ حُدَّ الرَّجُلُ حَدًّا إِذَا جُعِلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الرِّزْقِ حَدًّا.

"فَالعُلَمَاء مَغْمُورُون"[66] مَن قَالَهُ بِالرَّاءِ جَعَلَهُ مِن الغَمْرَةِ، وَهو كُلُّ ما عَلا الإِنسانَ مِن غَمٍّ وَمَاء وَغَيْرِهِ، وَيُقَالُ- أَيْضًا-: غَمَرَ فُلانٌ فُلَانًا يَغْمُرُهُ غَمْرًا، إِذا عَلَاهُ فِي الشَّرَفِ وَالأَخْلَاقِ الكَرِيْمَة. والغَمْرُ: المَاءُ الكَثِيْرُ، وَجَمْعُهُ غمار، وَرَجُلٌ غَمْرُ النَّوالِ، أَيْ كَثِيرُ العَطَاءِ، وَمَنْ رَوَاهُ بِالزَّاي أَعْنِي مَغْمُوزِيْن

أَرَادَ بِهِ الطَّعْنَ عَلَيْهِم وَالاسْتِعْطَافَ عَلَيْهِم، يُقَالُ: غَمَزْتُ عَلَى الرَّجُلِ أَغْمِزُ غَمْزًا إِذَا احتَقَرْتُهُ، وَطَعَنْتُ عَلَيْهِ.[67]

"وَبِكَرَّةِ الجَهْلِ مَقْمُوعِونَ"[68] الكَرَّةُ: ضِدُّ الفَرَّةِ، كَأَنَّهُ جَعَلَ لِلْجَهْلِ دَوْلَةً دَالَ بِها كَمَا تَدُولُ دَوْلَةُ الحَرْبِ. وَمَقْمُوعُون: مُسْتَذِلُّوْنَ، يُقَالُ: قَمَعتُ الرَّجُلَ قَمْعًا إِذَا أَذْلَلْتُهُ وَحَقَّرْتُهُ، وَفِيْهِ لُغَةٌ أُخْرَى: أَقْمَعْتُهُ، وَهِيَ لُغَةٌ ضَعِيْفَةٌ.

"وَخَوى نَجْمُ الخَيْرِ"[69] مَثَلٌ ضَرَبَهُ، تَقُولُ العَرَبُ عِنْدَ سُقُوْطِ النَّجْمِ فِي المَغْرِبِ، إِذَا لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ مَطَرٌ وَلا رِيْحٌ وَلَا نَوىً: خَوَى نَجْمُ كَذَا خَيًّا وَخَوِيًا وَأَخْوَى.

وَالكَسَادُ:[70] ضِدُّ النَّفَاقُ.

وَالوَقْفُ:[71] الحَبْسُ، وَأَوْقَافُ المُسْلِمِيْنَ أَحبَاسُهُم.

وَالجَاهُ:[72] الحُرمَةُ فِي النَّاسِ بِعلمٍ أَو غَيْرِهِ.

وَزَكَاةُ الشَّرَفِ:[73] مَا يَحقُّ عَلى الشَّرِيْفِ أَنْ يَفْعَلَهُ مِن عَونِ الضَّعِيْفِ وَقَضْي حَاجَة المُحْتَاجِ، كَمَا أَنَّ (209/ظ) زَكَاةَ العِلْمِ نَشْرُهُ لِطَالِبِيْهِ.

وَآضَتِ المُرُوءَاتُ:[74] آضَت صَارَت تَئِيْضُ أَيْضًا مِثل تَصِيرُ صَيْرًا.

وَزَخَارِفُ النَّجْدِ:[75] جَمْعُ زُخْرُفٍ، وَأَصْلُ الزُّخْرفِ الذَّهَبُ، ثُمَّ استُعِيرَ؛ فَقِيْلَ لِكُلِّ شَيْءٍ يَحسُنُ زُخْرِف حَتَّى جَعَلُوه فِي الكَلَام وَالكَذِب.

وَالنَّجْدُ:[76] التَّحْسِيْنُ، وَالنَّجُودُ: البُسُطُ الَّتِي فِيْهَا الأَصْنَافُ مِنَ الحُمْرَةِ وَالصُّفْرَة وَغَيْرِها، وَتَنْجِيْدُ البُيُوتِ بَسْطُهَا بِهَا، وَتَنْجِيْدُ الرِّيَاضِ [77] مَا فِيْهَا مِن ضُروبِ النَّورِ وَغَيْرِهِ، قَالَ الأَخْطَلُ:[78] [من البسيط]

حَتَّى كَأَنَّ رِيَاضَ القُفِّ أَلْبَسَهَا مِنْ وَشْي عَبْقَرَ تَجْلِيْلٌ وَتَنْجِيْدُ

وَتَشْيِيْدُ البُنْيَانِ:[79] تَطْوِيلُهُ، يُقَالُ: شَيَّدْتُ البُنْيَانَ وَأَشَدْتُهُ، فَهو مُشَيَّدٌ وَمُشَادٌ إِذَا طَوَّلْتُهُ وَرَفَعْتُهُ، وَيقَالُ- أَيْضًا-أَشَدْتُ الخَيْرَ أُشِيْدُهُ إِذا أَنْشَدتُهُ وَأَعْلَنْتُهُ، فَهو مُشَادٌ، فَأَمَّا المَشِيدُ كَمَا قَالَ اللهُ- عَزَّ وَجَلَّ-: {وَقَصْرٍ مَشِيدٍ} [الحج: الآية 45]، فَهو المَبْنِيُّ بَالشِّيدِ، وَهو الجِصُّ وَالجَصُّ أَيْضًا بِالفَتْحِ، يُقَالُ: مِنْهُ شِدتُ البُنْيَانَ، فَهو مَشِيدٌ.

وَعَقْدِ المَلَكُوتِ:[80] مَا تُقرِّبَ بِهِ إِلى اللهِ- عَزَّ وَجَلَّ مِنْ أَعْمَالِ البِرِّ، فَهو فِي عَقْدِهِ. وَالمَلَكُوتُ: المُلكُ، زِيْدَت فِيهِ الوَاوُ والتَّاءُ للتَّفخِيم، وَكَذَلِكَ فَعَلُوا فِي رَهَبُوتٍ ورَحمُوتٍ وَجَبَرُوت.

والرَّعَاعُ:[81] الأَحْدَاثُ الَّذِين لا عُقولَ لَهُم وَلا رَأي عِنْدَهُم.

وَالثُّغَاءُ وَالغُثْرُ:[82] السَّفَلَةُ وَرِذَالُ النَّاسِ، وَأَصْلُ الثُّغَاءِ: مَا حَمَلَهُ السَّيْلُ مِمَّا يَكتَسحهُ عَلَى وَجْه الأَرْضِ مِن حُطَّامِ المَرْعَى.

والغُثْرُ، جَمْعُ أَغْثَرَ، وَالأَغْثَرُ: الَّذِي يَضرِبُ لَونُهُ إِلى الغُبْرةِ مَع سَوَادٍ؛ وَلِذَلِكَ يُقَالُ لِلسَّفَلة: الغُبْرُ أَو بُنو غَبراءَ[83].

وَيُقَالُ: **أَلِيَقُ**،[84] أَي ألصَقُ، يُقَالُ: أَلاقَ الشَّيْءَ بِالشَّيءِ إِذا أَلصَقَهُ بِهِ، وَمِنْهُ لِيْقَة الدَّوَاةِ لَوَاصقُهَا بِهَا، وَيُقَالُ: لِقْتُ الدَّوَاةَ وَأَلَقْتُهَا إِذا أَصْلَحْتُ لِيقَتَهَا فَلاقَت هِي، أَي لَصقَتْ، وقَد يَجعَلُون هَذا- أَيْضًا- فَي الحُسنِ، يَقُولون: مَا يَلِيقُ هَذا بِك، أَي مَا يَحسُن. وَفِي المَثَلِ: "مَا لَاقَتْ بِقَلِبي وَلَا عَاقَتْ"،[85] يُضرَبُ هَذا للرَّجلِ لَا يُحِبُّ امْرَأَتَهُ، أي لَم تَلْصَقْ بِنَفسِهِ، ولا عَاقَتْ، أَي لَمْ تَمنَعْهُ مِن نِكَاحِ غَيرِهَا.

الثَّلْجُ:[86] البَردُ، يُقَالُ ثَلَجَتْ نَفْسِي بِالخَيرِ إِذا اطْمَأَنَّت إِليهِ وَرَضِيَته؛ وَذَلِكَ أَنَّ العَرَبَ تَسْتَعْمِلُ البَردَ فِي كُلِّ مُسْتَحْسَنٍ، والسَّخانة فِي كُلِّ مُسْتَقْبَحٍ، يَقُولُونَ: قَرَّت عَيْنُهُ مِن القرِّ، وَهُو البَرد، وَسَخُنَت عَيْنُهُ مِن السَّخَانَةِ، أَي حَزنَت. وَفِي المَثَلِ: "وَلِّ حَارَّهَا مَنْ تَوَلَّى قَارَّهَا"،[87] يُضْرَبُ لِلرَّجُلِ يَكُونُ فِي خِصبٍ وَسُرورٍ وَلا يُشَارِكُ فِيْهِ أَحَدًا، ثُمَّ يَصِيْرُ إِلى بَلَاءٍ وَمِحْنَة، فَيُقَالُ: أَفْرِدُوهُ بِهَذَا كَمَا أَنْفَردَ بِنَفْسِهِ. وَقَالَ الرَّسُولُ- صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: "الصَّومُ فِي الشِّتَاءِ الغَنِيْمَةُ البَارِدَةُ".[88] جَعَلَهَا بَارِدَةً لِسَلَامَةِ الصَّائِمِ فِيْهِ مِنَ الحَرِّ وَالعَطَشِ، إِذ الغَنِيْمَةُ لا يُوصَلُ لَهَا إِلَّا بِمُقَاتَلَةِ العَدوِّ وَالاصطِلَاءِ بِنَارِ الحَربِ. وَقَال مُعَاوِيَةُ: يَا بَردَهَا عَلَى الكَبِدِ" إِذ بَلَغَهُ قَتلُ الأَشْتَرِ النخعي بِالسُّمِّ.

وَآدَاب العَرَبِ:[89] مَا قَيَّدَتْ فِي أَشْعَارِهَا مِن أَفعَالِها الكَرِيمَةِ وَأَخلاقِها الجَمِيلَةِ.

"نَصَبَ لِذَلِكَ":[90] يُقَالُ نَصَبْتُ لِلرَّجُلِ حَربًا إِذَا حَنَيْتَهُ عَلَيْهِ، وَهُو مِثْلُ عَادَيتهُ أَيضًا.

والتَّرْجَمَةُ:[91] مَا دَلَّ عَلَى الشَّيْءِ، وَأَكْثَرُ مَا يُسْتَعْمَلُ (210/و) هَذَا فِي شَرحِ كَلام العَجَمِ وَبَسطِهِ بِالعَربِيَّةِ، يُقَالُ: تَرجَمَةُ الكِتَابِ وَالكَلامِ، قَالَ الرَّاجِزُ:[92]

كَالتُّرجُمَانِ لَقِي الأَنْبَاطا

يَصِفُ أَصْوَاتَ القَطَا.

وَالغُمْرُ:[93] الحَدثُ الَّذي لَم يُجرِّبِ الأُمُورَ، وَجَمْعُهُ أَغْمَارٌ، وَفِعْلُهُ: غمرَ غَمَارَةً فَهُو غُمْرٌ. والغِرُّ مِثْلُهُ، وَفِعْلُهُ غَرَّ يَغِرُّ غَرَارَةً.

وَأَمَّا **الكَوْنُ وَالفَسادُ**[94]، فَهُو مِن كَلَامِ أَهلِ الكَلامِ، لَيْسَ تَعْرِفهُ العَربُ إِلَّا أَنَّ الكَونَ مِن كَلام العَرَبِ مَصْدَرُ كَانَ.

وَالأَسمَاءُ المُفرَدَةُ:[95] أَسمَاءُ الأَجْنَاسِ.

وَالكَيْفِيَّةُ:[96] مَنْسُوبٌ إِلى كَيْفَ، وَالكَمِّيَّةُ: مَنْسوبٌ إِلى كَمْ، يُرِيْدُونَ بِالكَيْفِيَّةِ الحَالَ، وَبِالكَمِّيَّةِ: القَدْرَ وَالعَدَدَ.

وَلَمْ يَحْلَ:[97] لَمْ يَظْفَرْ، يُقَالُ: حَلَيْتُ الشَّيْءَ إِذ ظَفرتُ بِهِ.

وَجَوْهَرُ كُلِّ شَيْءٍ: جسمه.

وَالعَرَضُ:[98] اللَّونُ.

وَحَدُّ الزَّمَانَيْنِ:[99] المَاضِي وَالمُسْتَقْبَلُ.

وَالرَّذِيْلَةُ:[100] الفِعْلَةُ الرَّدِيئة، يُقَالُ رَذُلَ الشَّيْءُ رَذَالَةً وَرُذُولَةً إِذَا هَانَ وَحَقر.

و أَبَانَه بِالفَضِيْلَةِ:[101] يُقَالُ: بَانَ الرَّجُلُ صَاحِبَهُ يَبُونَهُ بَونًا وَيَبْيِنُهُ بَينًا إِذَا فَضَلَهُ فِي خُلُقٍ أَو شَرَفٍ أَو عِلْمٍ، وَيُقَالُ: بَيْنَهُمَا بَونٌ بَعِيْدٌ وَبَينٌ بَعِيْدٌ. وَأَمَّا أَبَانَ يَبِيْنُ بَيْنًا مِنَ القَطِيْعَةِ بِاليَاءِ فَيْهِ لَا غَير. فَمَعْنَى أَبَانَه بِالفَضِيْلَةِ، أَي شَرفهُ بِهَا حَتَّى أَخْرَجَهُ عِن نَظَائِرِهِ.

والخِيَمُ:[102] الطَّبِيْعَةُ، قَالَ زُهَيْرٌ:[103]

كَذَلِكَ خِيْمُهُمْ وَلِكُلِّ قَوْمٍ إِذَا مَسَّتْهُمُ الضَّرَاءُ خِيْمُ

وَالسَّلَفُ:[104] مَا تَقَدَّمَ مِن هَذِهِ الأُمَّةِ، جَمْعُ سَالِفٍ بِوَزنِ طَالِبٍ وَطَلَبٍ وَحَارِسٍ وَحَرَسٍ.

وَرِدَاءُ الإِيْمَانِ:[105] مَا يُلْبِسُهُ اللهُ العَبْدَ مِن ثَنَاءٍ مِن عِبَادِهِ.

وَسَنَنُ الكِتَابِ:[106] طَرِيقُهُ، يُقَالُ: الزمْ هَذا الطَّرِيقَ وَسَنَنَهُ، أَي وَسَطَهُ.

وَقَوْلُهُ: "**مُعْتَلِقَةٌ**"[107]: مِن عَلِقْتُ الشَّيْءَ عَلَاقَةً إذا هَوِيتُهُ وَأَحبَبْتُهُ، والاسمُ العَلاقةَ.

"**ونُفُوسُهم إِليهِ صَبَّةٌ**"[108]: وَقَدْ صَبَبْتَ يَا رَجُلُ، تَصُبُّ صَبَابَةً.

وَمَظَانُّ القَبُولِ:[109] المَواضِعُ الَّتِي تُرجَى فِيْهَا الإِجَابَة.

وَلِبَاسُ الضَّمِيْرِ:[110] مَا ظَهَرَ عَلَى الإِنْسَانِ مِنْ صَالِحِ دِيْنِهِ. وَفِي الحَدِيْثِ: " من أَسَرَّ سَرِيرَةً، أَلْبَسَهُ رِدَاءَهَا".[111]

وَيُرَدِّيَهُ رِدَاءَ العَمَلِ:[112] أي يُظْهِرُ عَلَيْهِ مَا يُسِرُّهُ مِنَ العَمَل الصَّالِحِ.

وَيَصُورُ إِلَيْهِ:[113] أَي يَعْطِفُ إِلَيهِ، يُقَالُ: صُرْتُ إِلَيْهِ، وَصِرْتُ إِلَيْهِ بِالكَسْرِ، أَي عَطَفْتهُ أَصُورُهُ، وَأَصِيرُهُ. وَقَدْ قُرِأَ بِهِمَا: {فَصُرْهُنَّ} [البقرة، الآية 260] و{فَصِرْهُنَّ}[114]، وَيُقَالُ: صُوِرَ الرَّجُلُ صَورًا فَهو أَصْوَرُ إِذَا مَالَ فِي جَانِبٍ، وَاشْتِقَاقُهُ مِنْ هَذَا.

وَأَخْزَى:[115] أَفْضَح، يُقَالُ خُزِيَ الرَّجُلُ خَزيًا إِذا افْتُضِحَ أَو هَلَك، وَيُقَالُ- أَيْضًا- فِي غَيْرِ هَذَا المَعْنَى: خُزِيَ خِزَايَةً إِذَا استَحْيَا.

تَحَلَّبُ الفَيْء:[116] اسْتِحْلَابُهُ. وَفِي الحَدِيْثِ: "الفَيْءُ حَلَوبةُ المُسْلِمِيْنَ فاسْتَفروه بِالعَدْلِ".[117]

وَالسِّنُّ السَّاغِيَة:[118] المُعوَجَّة، والشَّغَا: اختِلاف نَبَاتِ الأَضْرَاسِ فِي الفَمِّ، يُقَالُ: شَغَا يَشْغَى شَغًا. وَالشَّغَا- أيضًا-: تَعَقُّفُ منقَارُ الطَّائِرِ مِنَ الجَوارِحِ ومنْسَرُهُ.

وَقَولُهُ: "**وَألحقَهُ- مَع كَلَالِ الحَدِّ وَيُبْسِ الطِّيْنَة- بِالمُرهَفِين**"،[119] يَقُولُ: أَجْعَلُهُ يَفْهَمُ كِتَابِي هذا بِمَنْزِلة العَامِلِينَ، كَالحَدِيْدَةِ الَّتِي تُشحَذُ وَتُرْهَفُ، أَي تُرَقُّ حَتَّى تَقْطَع.

"**وَأُدخِلُه- وَهُو الكَوْدَنُ- (210/ظ) فِي مِضْمَارِ العِتَاقِ**":[120] أَي اجعَلْهُ مَع دَنَاءَةِ نَفْسِهِ وَدنَاءَةِ أَصْلِهِ مُجَارِيًا لِلعِتَاقِ. وَهَذِهِ أَمْثَالٌ ضَرَبَهَا.

قَوْلُهُ: "الصَّدْرَ"[121] هُو الفِعْلُ، والمَصْدَرُ هُو الاسمُ الَّذي صَدَرَ عَنْهُ الفِعْلُ.

وَالفُرَضُ:[122] جَمْعُ فُرْضَةٍ، وَهِي المَدَاخِلُ إِلى الأَنْهَارِ، وَكُلُّ حِزٍّ فِي عُودٍ أَو غَيْرِهِ فَهو فُرْضٌ.

وَالمَهَاوِي:[123] جَمْعُ مَهْوَاتٍ، وَهِي الحُفْرَةُ العَمِيْقَةُ.

وَقَولُهُ: "**وَ أَفْعَالُ القَمَرِ**": [124] مَا يَظْهَرُ بِنَقْصِهِ وَزِيَادَتِهِ وَطُلُوعِهِ وَغَيْبوبتِهِ فِي البِحَارِ وَالأَنْهَارِ مِنْ مَدِّهَا وَجَزرِهَا وَحَسرِهَا وَتَنَفُّس المِيَاهِ فِيْهَا وَتَنَقُّصِهَا.

وَقَولُهُ: "**الدَّوَالِي**"،[125] وَهِيَ الخطائِرُ وَاحدَتها دَالِيَة، وَاشْتِقَاقُهَا مِن دَلَوتَ الدَّلْوَ إِذا جَذَبْتَهَا لِتُخْرِجَهَا، وَأَدْلَيْتُهَا فِي البِئْرِ أُدْلِيْهَا إِذا أَرسَلْتَهَا.

حَاورَ:[126] جَاوَبَ، وَأَصْلُهُ مِن حَارَ الشَّيْءَ يَحورُ حَورًا إِذا رَجِعَ.

وَكَلَبُ الزَّمانِ:[127] اشْتِدَادُهُ، وَاشْتِقَاقُهُ مِن الكَلْبِ الَّذِي بِهِ السُّعَارُ؛ لِأَنَّهُ يكْلب مَا عَضَّ عَلَيْهِ.

قَولُهُ: "**إِنْ سَأَلتُكَ ثَمَنَ شَكْرِهَا وَشَبْرِكَ إِنْ شِئْتَ تَطُلُّهَا وَتَضْهَلُهَا**".[128] فَالشكر: الفَرَحُ، وَالشَّكْرُ: النِّكَاحُ، وَفِي الحَدِيْثِ نَهَى [رَسُول اللهِ - ﷺ-][129] عَن شَبْر الجَمَلِ،[130] وَيُقَالُ فِي الشَّكْرِ: إِنَّهُ الرضَاعُ وَتَطُلُّهَا: تُبْطِلُ حَقَّهَا. وَتَضْهَلُهَا: تُعْطِي حَقَّهَا مقطعا، يُقَالُ: بَيْنَ ضهول، إِذَا كَانَ مَاؤُهَا يَنْبُعُ مِنْ قَعْرِهَا.

وَالطِّبَاعُ:[131] وَاحِدٌ مُذَكَّرٌ، وَلَيْسَ بِجَمْعٍ لِطَبْعٍ وَلَا لِطَبِيعَةٍ، وَكَذَلِكَ النُّحَاسُ، يُقَالُ طباعُ كَرِيم وَنُحَاس كَرِيْم.

تِلْوُ الْمِقْدَارِ:[132] أي تَتَابَعَ مِن تَلوتُ الشَّيْء إذا تَبِعْتُهُ.

وَاللَّجِبُ:[133] الشَّدِيْدُ الصَّوْتِ، واللَّجَبُ : الصَّوْتُ.

وَالعَرَمْرَم:[134] الكَبِيْر.

وَعَضَبَ:[135] كَسَرَ، وشَاةٌ عَضْبَاءُ: مَكْسُورَةُ القَرنِ مِنْه.

وَتَنْزِيل الأَلفَاظِ:[136] تَقْدِيْرُها عَلى الوُجُوهِ الَّتِي لَهَا.

وَالأُسْتَاذُ فِي كَلَامِ الفُرْسِ: العَالِمُ العَظِيْمُ، فَاسْتَعْمَلَهَا أَهْلُ الأَمْصَارِ.

وَقَوْلُهُ: "فَأَسْجِحْ"، [137] أَي ارفِقْ، يُقَالُ: أَسْجَحَ الحَاكِمُ أَو السُّلْطَانُ، إِذَا رَفقَ بِرَعِيَّتِهِ، قَالَ الشَّاعِرُ:[138] [الوافر]

مُعاوِيَ إِنَّنا بَشَرٌ فَأَسْجِحْ فَلَسْنا بِالجِبالِ ولا الحَدِيدا

وَقَوْلُهُ: "**فَأَوْضِح**"،[139] أَي بَيِّن مِنَ وَضحَ الأَمْرُ.

وَقَوْلُهُ: "**تَلَكُّؤ**"[140] أَي تَأَخُّرُ.

وَقَوْلُهُ: "**وَسُكُون الطَّائِرِ**":[141] الوَقَار.

وَخَفْضُ الجَنَاحِ:[142] التَّذَلُّلُ وَالتَّوَاضُعُ.

وَذَرْوَةُ كُلِّ شَيْءٍ: أَعْلَاهُ.[143]

وقَصَبَ السَّبْقِ:[144] أَصْلُهُ مِن رِهَانِ الخَيْلِ لِلمُسَابَقَةِ، وَكَانُوا يَجْعَلُون قَصَابًا فِيْهَا الرِّهَانُ عِنْدَ طَرَفِ الغَايَةِ؛ فَمَنْ سَبَقَ إِلَيْهَا أَخَذَها، سُمِّيَتْ رِهَانًا وَقَصَبًا. وَالفَائِزُ: الطَّائِرُ بِالخَيْرِ، وَالنَّاجِي فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ.

وَأَمَّا قَوْلُ النَّبِيِّ- ﷺ-: "**الخَرَاجُ بِالضَّمَانِ**"،[145] فَمَعْنَاهُ أَنْ يَشْتَرِي الرَّجُلُ العَبْدَ وَالدَّارَ وَغَيْرَ ذَلِكَ مِمَّا لَهُ غلَّةٌ فَيَستَغِلُّهُ، ثُمَّ يَجِدُ عَيْبًا بِالشَّيْءِ الَّذِي ابْتَاعَ مِمَّا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ؛ فَلِذَلِكَ يَرُدُّهُ بِالعَيْبِ، وتكون الغلَّةُ لَهُ طَيِّبَة؛ لِأَنَّهُ لَو هَلَكَ العَبْدُ كَانَ مِنْ ضَمَانَتِهِ وَمُصِيْبَتِهِ، وَكَذَلِكَ لَو تَهَدَّمَتِ الدَّارُ كَانَتْ المُصِيْبَةُ عَلَيْهِ قَبْلَ ظُهُورِ العَيبِ بِالعَبْدِ وَالدَّارِ.

وَقَولُهُ- ﷺ-: "**وَجُرْحُ العَجْمَاءُ [جُبَارٌ]**"،[146] فِإِنَّمَا يَعْنِي بِالعَجْمَاءِ البَهِيْمَةَ]،[147] وَكُلُّ مَا لَم يَتَكَلَّمْ فَهُو أَعْجَم، مِثْلُ: البَهَائِمِ، وَالطَّيْرِ، وَغَيْر ذَلِكَ.

وَقَوْلُهُ: "جُبَارٌ"، فَالجُبَارُ: الهَدْرُ، وَمَعْنَى (211/و) هَذا الحَدِيْث أَنَّ البَهِيْمَةَ إِذَا أَصَابَتْ شَيْئًا بِيَدِهَا أَو بِرِجْلِهَا فَقَتَلَتْ أَحَدًا أَو جَرَحَتْهُ فَلَا شَيْءَ عَلَى صَاحِبِهَا مِن جِنَايَتِهَا، وَإِنَّمَا هَذا إِذَا لَم يَكُنْ مَعَهَا قَائِدٌ وَلا سَائِقٌ ولا رَاكِبٌ.

وَقَولُهُ- ﷺ-: "**لا يَغْلَقُ الرَّهْن**"،[148] فَمَعْنَاهُ أَنَّ أَهْلَ الجَاهِلِيَّةِ كَانُوا إِذَا رُهِنَ عِنْدَ أَحَدِهم رَهْنٌ إِلى أَجَلٍ فَحَلَّ الأَجَلُ عَلَى الرَّاهِنِ وَلَمْ يَاتِ الَّذِي رَهَنَهُ بِفِدَائِهِ بَاعَهُ الَّذِي هُو بِيَدِهِ وَأَخَذَهُ وَلَمْ يَرُدَّهُ إِلى صَاحِبِهِ، فَأَبْطَلَ النَّبِيُّ- ﷺ- ذَلِكَ فِي الإِسْلَامِ، فَقَالَ: "لا يَغْلَقُ الرَّهْن". ومعنى يَغْلَقُ: يَهْلَكُ.

وَقَولُهُ- ﷺ-: "**وَالمِنْحَةُ مَرْدُودَةٌ**"،[149] فَالمِنْحَةُ النَّاقَةُ أو الشَّاة أَو البَقَرَةُ يهب الرَّجُلُ لَبَنَهَا أَيَّامَ لَبَنِهَا، فَإِذَا انقَضَى رَجَعَتْ إِلَى صَاحِبِهَا، هَذا الأَصْلُ فِي المِنْحة، ثُمَّ سَمَّتِ العَرَبُ كُلَّ هِبَة مِنْحَةً وَإِنْ كَانَت مَبْتُولَةً بَاتِلَةً مِنْ صَاحِبِهَا.

وَقَوْلُهُ- ﷺ-: "**الزَّعِيْمُ غَارِمٌ**"،[150] فَالزَّعِيْمُ الكَفِيْلُ، وهو الضَّامِنُ، وَقَد زَعَمَ إِذَا ضَمِنَ.

وَقَولُهُ- ﷺ-: "**لا قَطْعَ فِي ثَمَرٍ وَلا كَثَرٍ**"،[151] فَمَعْنَاهُ أَنْ يَسْرِقَ السَّارِقُ ثَمَرَ شَجَرَةٍ أو يَقْطَعَ ثِمَارَ نَخْلٍ، ثُمَّ يُظْفَرُ [به][152]، فَلا قَطعَ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ.

وَقَولُهُ- ﷺ-: "**وَالمَرْأَةُ تُعَاقِلُ الرَّجُلَ إِلى ثُلُثِ الدِّيَّة**"،[153] فَإِذَا بَلَغت إِلى ثُلُثِ دِيَّةِ الرَّجُلِ فِي الجِنَايَةِ عَلَيْهَا انْصَرَفَتْ إِلى نِصْفِ دِيَّة الرَّجُلِ، وَمَعْنى ذَلِكَ أَنْ تُقْطَعَ لَهَا أصبَعٌ مِن أصَابِعِهَا فَدِيَّةُ ذَلِكَ عَشر مِن الإِبِلِ، فَإِنْ قُطِعَ لَهَا إصبعان كَانَتْ دِيَّتُهَا عشرين مِن الإِبِلِ، فَإِنْ قُطِعَ لَهَا ثَلَاثُ أَصَابِعَ كَانَ لَهَا ثلاثون مِن الإِبل، فَإِن قُطِعَ لها أَربَعٌ رَجَعَت إلى عشرين مِن الإِبل؛ وَذَلِكَ نِصْفُ دِيَّةِ الرَّجُلِ؛ لأَنَّ الرَّجُلَ بِإصبع يُقْطَعُ لَهُ عَشر مِن الإِبِلِ، فَلَمَّا بَلَغَتْ المَرأَة فِي أصابعها أَربَعًا إِلى أَكثَر مِن ثُلُثِ دِيَّة الرَّجُلِ انْصَرَفَت فِي ذَلِكَ إِلى نِصْفِ ديَّة الرَّجُلِ لِقَوْلِ رَسُولِ اللهِ- صَلَّى اللهُ عَلَيْه وَسَلَّم-: "وَالمَرأَةُ تُعَاقِلُ الرَّجُلَ إِلى ثُلُثِ الدِّيَّة"، فَإِذا بَلَغَتْ فِي الجِنَايَة عَلَيْهَا أَكْثَر مِن ثُلُثِ الدِّيَّة لَم تُجَاوِز ذَلِكَ وَانْصَرَفَت إِلى نِصْفِ ديَّة الرَّجُلِ كَمَا ذَكَرْنَا؛ وَذَلِكَ أَنَّ دِيَّة الرَّجُلِ مِئَةٌ مِنَ الإبلِ وَدِيَّةُ المَرأة النِّصْفُ مِن هَذَا. وَهَذَا علَى أَهْلِ الإِبِلِ خَاصَّةً، فَأَمَّا أَهْلُ الذَّهَبِ فَأَلفُ دِيْنَار عَين، وَعلَى أَهْلِ الورِق اثْنَا عَشَرَ أَلفِ دِرْهَمٍ، وَدِيَّةُ المَرْأَة النِّصْفُ مِنْ كُلِّ هَذَا.

وَأَمَّا قَولُهُ- ﷺ-: "**لَا تَعْقِلُ العَاقِلَةُ عَمدًا ولا عَبدًا وَلا صُلحًا وَلا اعتِرَافًا**"،[154] فَالعَاقِلَةَ الَّذِيْنَ يَعقِلون عَلى الرَّجُلِ أَي يُعِيْنُونَ فِي غرمِ الدِّيَّة إِذَا لَزِمَتْهُ، وَهُم بَنُو عَمِّهِ وَعُصبَتُهُ، وَإِنَّمَا يَلْزَمُهم غرم الدِّيَّةِ عَنْهُ إِذا بَلَغَتْ جِنَايَةُ الرَّجُلِ الجَانِي ثُلثَ الدِّيَّةِ فَصَاعِدًا، وَأَمَّا إِذَا كَانَتِ الجِنَايَةُ أَقَلَّ مِنْ ثُلُثِ الدِّيَّةِ لَمْ يَلزَمْهُم مِنْ ذَلكَ شَيْءٌ، وَهُو مَعْنَى قَولِهِ: "لَا تَعْقِلُ العَاقِلَةُ عَمدًا"، وأَمَّا قَوله: "ولا اعتِرَافًا"، فَهو أَنْ يَعْتَرِفَ الرَّجُلُ عَلَى نَفْسِهِ بِجِنَايَةٍ جَنَاهَا بِجِرَاحِ رَجُلٍ جُرِحَ أَو بِقَتْلِ رَجُلٍ قُتِلَ، وَلا يَلزَمُهُم مِن ذَلكَ شَيْءٌ (211/ظ) أَيضًا. وَقَوْلُهُ: "وَلا عَبْدًا"، فَهو أَنْ يَقْتُلَ الرَّجُلُ عَبدَ رَجُلٍ آخَرَ فَتكون قِيْمَة العبْدِ عَلَى الَّذِي قَتَلَهُ، وَإِذَا كَانَت قِيْمَتُه قِيْمَةَ أَضْعَافِ الدِّيَّةِ، وَالعَبْدُ عَلَى الجَانِي فِي مَالِهِ لَا يَلْزَمُ العَاقِلَة مِنْ ذَلِكَ شَيْءٌ، فَأَمَّا العَاقِلَةُ تُعقَلُ عَلى الرَّجُلِ أَي يُعِيْنُه فِي غرمِ الدِّيَّةِ إِذَا كَانَتِ الجِنَايَةُ مِن قَتْلٍ أو جُرحٍ عَلى الخَطَأِ خَاصَّةً.

وقَولُهُ- ﷺ-: "**لا طَلاقَ فِي إغْلاقٍ**"،[155] فَالإغْلاقُ الإكْرَاهُ، وَذَلكَ أَنْ يُكْرَهَ الرَّجُلُ عَلى طَلاقِ امْرَأَتِهِ؛ فَيُطَلِّقَهَا، فَلا شَيْءَ فِي ذَلِكَ، وَلا يَلْزَمُهُ ذَلِكَ الطَّلاقُ؛ لِأَنَّهُ أُكْرِهَ عَلَيْهِ.

وقَولُهُ- ﷺ-: "**البَيِّعَانِ بِالخيَارِ مَا لَم يَتَفَرَّقا**"،[156] فَالبَيِّعَانِ تَثْنِيَةُ بَيِّعٍ، وَهُما: البَائِعُ وَالمُشْتَرِي، وَهَذِهِ الكَلِمَةُ مِن الأَضْدَادِ، إذ يُقَالُ: بِعْتُ الشَّيْءَ بِمَعْنَى اشْتَرَيْتُهُ؛ فَلِذَلِكَ قَالَ: "البَيِّعَانِ بِالخيَارِ مَا لَمْ يَفْتَرِقَا"، فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بَيِّعٌ وَأَهْلُ العِلْمِ مُخْتَلِفُونَ فِي هَذَا، فَمَالِكٌ يَقُوْلُ- فِيْ قَوْلِهِ لَمْ يَفْتَرِقَا-: "إنَّ افْتِرَاقَهُمَا يَعْقِدُ الكَلَامَ، وَذلِكَ أَنْ يَعْقِدَ صَفْقَةَ البَيْعِ فَإِذَا فَعَلَا لَمْ يَكُونا بِالخيَارِ وَكَانَ البَيْعُ؛ لِأَنَّ مَا لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا". وَغَيْرُ مَالِكٍ يَقُولُ: "إنَّ الافْتِرَاقَ بِالأَجْسَامِ، وَهُو أَنْ يَزُولَ كُلُّ وَاحِدٍ عَن صَاحِبِهِ، وَذَلِكَ الَّذِي يَعقِدا صَفْقَةَ البَيْعِ ثُمَّ يَفْتَرِقَا، فَإِذَا افْتَرَقَا وَقَد عَقَدَا صَفْقَةَ البَيْعِ لَزِمهما البَيْعُ، وَإِذَا لَمْ يَفْتَرِقَا وَكَانَ فِي مَحَلِّهِمَا فَهُمَا بِالخيَارِ فِي مَا تَبَايَعَاهُ".[157]

وقَولُهُ- ﷺ-: "**الجَارُ أَحَقُّ بِصَقَبِهِ**"،[158] فَالصَّقَبُ: القُربُ، يُقَالُ صَقَبَتْ دَارُهُ، وَصَقَبَت صَقبًا إذَا اقْتَرَبَتْ، وَإِنَّمَا أَتَى هَذَا فِي الحَدِيْثِ فِي الشُّفْعَةِ، وَمَعْنَى ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ الرَّجُلَانِ شَرِيكَيْنِ فِي دَارٍ أَو أَرْضٍ عَلى الإِشَاعَة لَمْ تُقْسَمْ، فَأَمَّا إذَا قَسَما الدَّارَ والأَرضَ أَو وَقَّعا الحُدُودَ فِي القِسْمَةِ بَيْنَهُمَا فَلا شُفْعَةَ لِوَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلى صَاحِبِهِ، وَكُلُّ وَاحِدٍ يَبِيْعُ نَصِيْبَهُ مِمَّن شَاءَ إذَا تَقَاسَمَا الدَّارَ أَو الأَرضَ كَمَا ذَكَرْنَا.

وقَولُهُ- ﷺ-: "**الطَّلَاقُ بِالرِّجَالِ وَالعِدَّةُ بِالنِّسَاءِ**"،[159] فَمَعنَاهُ أَنَّ الرَّجُلَ لَا تَبِيْنُ مِنْهُ امْرَأَتُهُ، أَي تُطَلَّقُ، وَإِنْ كَانَت مَمْلُوَكَةً إِلَّا بِثَلاثِ تَطْلِيْقَاتٍ، وَتَعْتَدُّ المَمْلُوْكَةُ بِحَيْضَتَيْنِ وَالحُرَّةُ بِثَلاثِ حِيَضٍ، وَإِنْ كَانَتِ الحُرَّةُ تَحْتَ المَمْلُوكِ، فَإِنَّمَا تَبِيْنُ مِنْهُ بِطَلْقَتَيْنِ وَتَعْتَدُّ ثَلاثَ حِيَضٍ.[160]

وَأَمَّا نَهْيُهُ ﷺفِي البِيُوعِ الَّتِي بَيْنَ النَّاسِ عَنِ **المُحَاقَلَةِ** (212/و) **والمُخَابَرَةِ والمُزَابنَةِ**[161]، فَمَعْنَى [مُخَابَرَةُ][162] الأَرْضِ: كَري الأَرْضِ بِالزَّرْعِ أو بِمَا يَخْرُجُ مِنْهَا؛ وَلِذَلِكَ قِيْلَ لِلحَرَّاثِ الخَبِيْرُ؛ لِأَنَّهُ يَخْبَرُ الأَرْضَ، أَي يَختبرها، وَإِنَّمَا نَهَى رَسُولُ اللهِ- ﷺ- عَنِ المُخَابَرَةِ أَنْ تُكْرَى الأَرْضُ بِمَا يَخْرُجُ مِنْهَا لأَنَّ الكَري مِنَ الغَرَرِ، وَلَا يدرى أيدفع فيها ذلك أم لا، وَإِنَّمَا الجَائِزُ أَنْ تُكرى الأَرْضُ بِالذَّهَبِ أَو بالوِرْقِ. وَأَمَّا المُحَاقَلَةُ فَمِثْلُه أَيْضًا، وَاشْتِقَاقُهُ مِنَ الحَقْلِ وَهو الفَدَّانُ. وَأَمَّا نَهْيُهُ ﷺ عنِ المُزَابَنَة، فَإِنَّ مَعْنَاهُ بَيْعُ الثَّمَرِ بِالثَّمَرِ وَالتَّمْرِ بِالتَّمْرِ إِذَا كَان فِي رُؤوسِ النَّخْلِ وَالأَشْجَارِ، ثُمَّ يُبَاعُ ذَلِكَ بِثَمَرٍ قَد يَبِسَ وَرُفِعَ، وَهو مِمَّا لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّهُ رَطْبٌ، وَذَكَر أَبُو عُبَيْدَةَ أَنَّ المُحَاقَلَةَ بَيْعُ الزَّرْعِ فِي سُنبُلِهِ بِالحَبِّ الَّذي قَد دُرِسَ وَفُرِغ مِنْهُ، بِيع بِيَابِسٍ، وَكَذَلِكَ بَيْعُ العِنَبِ بِالزَّبِيْبِ لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّهُ مِنَ المُزَابَنَةِ كَمَا ذَكَرنَا.

وَأَمَّا نَهْيُهُ ﷺعَنْ بَيْعِ **المُعَاوَمَةِ**[163]، [فإنَّ مَعْنَى المُعَاوَمَةِ]:[164] أَنْ يَبِيْعَ الرَّجُلُ السِّلْعَةَ أَو الشَّيْءَ كَائِنًا مَا كَانَ إِلى أَعْوَام مَجْهُولَةٍ بِلَا أَجَلٍ يُوقَفُ عِنْدَهُ.

وأَمَّا نَهْيُهُ ﷺ**عَنِ الثُّنَيا**[165] فِي البَيْعِ، فَإِنَّ معْنَى الثُّنْيا: أَنْ يَبِيْعَ الرَّجُلُ ثُمَرَتَهُ وَيَشْتَرِطُ عَلى المُشتَري كَيلًا مِمَّا لا يَدْرِي إِن كَانَ ذَلِكَ الكَيْلُ فِي الثَّمَرَةِ أَمْ لَا.

وَأَمَّا نَهْيُهُ ﷺ**عَنِ الكَالِئِ بِالكَالِئِ**،[166] [فإِنَّ معنى الكَالِئ][167]- بِالهَمْزَةِ-: التَّأخِيرُ بِالتَّأخِيرِ، وَهُو أَنْ يُسْلِفَ الرَّجُلُ الرَّجُلَ أَوْ يَدْفَعَ إِليْهِ فِي سِلعَةٍ إِلى أَجَلٍ فَإِذَا حَلَّ الأَجَلُ وَأَرَادَ المُسلفُ قَبْضَ سِلْعَتَهِ قَالَ لَهُ الَّذِي عَنْدَهُ السِّلْعَةُ: ليست السِّلْعَةَ عِنْدِي لَكِن تَبِيْعُهَا مِنّي إلى أجلٍ كَذَا وَكَذَا بِمِثْلِ مَا سلفت إِلَيَّ أَو أَقَل أَو أكثر مِنْهَا. لَا يَجُوز؛ لِأَنَّهُ كَالِئٌ بكَالِئٍ، أَيْ تَأخيرُ بِتَأخِيْرٍ كَمَا قَالَ ص ﷺ.

وَأَمَّا نَهْيُهُ ﷺ **عَنْ بَيْعَتَيْنِ فِي بَيْعَةٍ**،[168] **وَعَنْ شَرْطَيْنِ فِي بَيْعَةٍ**[169]، **وعَن بَيْعٍ وَسَلَفٍ**،[170] **وَعَن بَيْعِ مَا لَم يَقبض، عَنَ بَيْعِ الغَرَرِ**،[171] **وَعَنْ تَلَقّي الرُّكْبَان**[172] **وَالجَلَبِ**، فَإِنَّ مَعْنَى بَيْعَتَيْنِ فِي بَيْعٍ فَهُو أَنْ يَبِيْعَ الرَّجُلُ سِلْعَتَهُ عَلَى رَجُلٍ آخَرَ بِكَذَا وَكَذَا دِرْهَمًا أَو دِيْنَارًا نَقْدًا يَدًا بِيَدٍ أَو بكَذَا بِكَذَا دِيْنَارا أو درهما إِلى أَجَل، وَهُو أَن يَقُولَ البَائِعُ للمُشتَري: "أَبِيْعُكَ سِلْعَتي هَذهِ بِعَشْرَة دَرَاهِمَ نَقدًا يدًا بِيَدٍ وَبِعشرين دِرهمًا إِلى أَجَلٍ". فَهَذا لا يَجُوز؛ لِأَنَّهُ كَمَا ذَكَر الرَّسُولُ- صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ- وَنَهَى عَنْهُ، وَذلك بَيْعَتَين فِي بيْعَةٍ.

أَمَّا نَهْيُهُ- ﷺ- **عَنْ شَرطَين فِي بَيْعٍ**،[173] فَهو مِثلُ مَا ذَكَرنَا فِي بَيعتَين فِي بَيعَة.

وَأَمَّا نَهْيُه- ﷺ- **عَنْ بَيْعٍ وَسَلَفٍ**،[174] فَهو أَنْ يَقُول الرَّجُلُ لِلرَّجُلِ: "أَبِيْعُكَ ثَوبي هَذا وَسِلعَتي هَذهِ بعشْرِين دِرهمًا عَلى أَنْ تُسَلِّفَنِي خمسة عشر دِرْهَمًا أَو أَقل أَو أَكثَر"، فَهَذَا لا يَجوز؛ لأَنَّ النَّبِيَّ- ﷺ- نَهى عَن ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الرَّجُلَ البَائِعَ لَمْ يَبِعْ مِنهُ سِلْعَتَهُ بِالثَّمَنِ الَّذِي ذَكَرنا إِلَّا مِن أَجلِ السَّلَفِ، وَلوَلا ذَلكَ لَم يَبتعْ مِنْه السِّلْعَةَ بِالثَّمَن المُتقَدِّمِ ذِكْرهُ.

وَأَمَّا نَهْيُه- ﷺ- **عَنْ بَيْعِ مَا لَم يَقْبِضْ**،[175] فَهو أَنْ يَبْتَاعَ الرَّجُلُ الطَّعَامَ، ثُمَّ يَتْرُكُهُ عِنْدَ الَّذِي ابْتَاعَهُ وَلا يَقبضهُ، فَلَيسَ يَجُوزُ لَهُ بَيعُ شَيْءٍ مِنْهُ حَتَّى يَقبضهُ (212/ظ) مِنْ الَّذِي بَاعَهُ، وَإِنْ بَاعَ شَيْئًا مِنهُ قَبلَ قَبضِهِ إِيَّاهُ مِن البَائِع فُسِخَ البَيْعُ، وَهو مَعنَى نَهي النَّبِيّ- ﷺ- عَن بَيع مَا لَم يقبَضْ.

وَأَمَّا نَهْيُه - ﷺ- **عَن بيع الغَرَرِ**،[176] فَمَعْنَاهُ أَنَّ أَهْلَ الجَاهِلِيَّةِ كَانُوا يَتَبَايَعُونَ بَيْنَهُم فِي أَشْيَاءَ كَانَت غَررًا فَنَهَى النَّبِيُّ- ﷺ- عَنْ ذَلِكَ.

فأَمَّا نَهْيُهُ - ﷺ- عَنِ **الملاقِيْحِ وَالمَضَامِيْنِ وَحَبَلِ الحَبَلَةِ**،[177] فمَعنَى المَلاقِيْحِ: ما فِي أَصْلابِ الفُحُولِ مِنَ الإِبِلِ أَو غَيرِهَا، وَالمَضَامِينُ مَا فِي بطُونِ الأُمَّهَاتِ وَذَلكِ أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ لِلَّرجلِ: "أَبِيْعُكَ مَا فِي صُلْبِ فَحلِي هَذا"، فَهذَا لا يَجوزُ؛ لأَنَّهُ لا يَدرِي أَيُمكِنُ هَذا أَم لا. وَأَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ: "أَبِيعُكَ مَا

فِي بَطنِ نَاقَتِي هَذهِ بِكَذا وَكَذَا". فَهَذا لا يَجُوزُ أَيضًا؛ لِأَنَّهُ مِنهُ غَررٌ وَلَا يَدرِي أَيَتِمُّ مِن ذَلك شَيءٌ أَمْ لا.

وأَمَّا مَعنى حَبَلُ الحَبَلَة: فَنِتَاجُ النِّتَاجِ وَهِي أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ للرَّجُلِ أَبِيْعُكَ نِتَاجَ نِتَاجِي هَذا إِذا كَانَ وتَمَّ بِكَذَا. فَهذَا لا يَجُوزُ؛ لِأَنَّهُ غَرَرٌ وَلا يَدري أَيَتِمُّ من ذَلكَ الشَّيْءِ أَمْ يَكبُرُ أَمْ لا.

أَمَّا نَهْيُهُ- ﷺ- عَن **تَلَقِّي الرُّكْبَانِ وَالجَلَبِ**،[178] فَالرُّكْبَانُ ها هُنَا القَومُ الَّذِيْنَ يَركَبونَ يَسُوقونَ السِّلَعَ وَيَمتَارُونَهَا مِن البَادِيَةِ إِلى الحَاضِرةِ فَتَتَلَقَّاهُم وَتَشتَرِي مِنهم ما ساقُوه وَجلَبُوهُ إِلى الحَاضِرةِ؛ لِأَنَّهُ ضَرَرٌ بِأَهْلِهَا، وَمَنْ فَعلَ ذَلكَ وَخَرجَ إِلَيْهِم وَتَلَقَّاهُم وَابْتَاعَ مِنْهُمْ مَا سَاقُوُهُ وَجلَبُوهُ ثُمَّ ظَهَرَ السُّلْطَانُ بِهِ بَاعَ عَلَيْهِ مَا اسْتَزَادَهُ وَرَدَّ إِلَيْهِ رَأسَ مَالِهِ، وَلَمْ يَكُن لَهُ مِن الرِّبْحِ شَيْءٌ لأَنَّهُ ضَرَرٌ بِالمُسْلِمِيْن.

وَأَمَّا أنه- ﷺ- عَن تَلَقِّي الجَلبِ، فَهو أَيْضًا مِثلُ مَا ذَكَرنَا فِي تَلَقِّي الرُّكبانِ. وَالجَلبُ: كلُّ مَا جَلَبَهُ النَّاسُ مِنَ البَادِيَةِ إِلى الحَاضِرَةِ مِن طَعامٍ أَو غَيرِهِ ذلك من السِّلَعِ كُلِّها عَلَى أَنَّ هَذا فِي الطَّعامِ خَاصَّةً، وأَمَّا غَيرُ ذلِكَ مِن السِّلعِ فَإِنَّ بَيْعَهَا قَبلَ ذَلِكَ جَائِزٌ، وَإِنَّمَا يَكُونُ هَذَا مِن فِعلِ السُّلْطَانِ بِهِ إِذا لم تفت السِّلْعَةُ فَإِنْ ظَفِرَ به السُّلطَانُ وَالسِّلْعَةُ الَّتِي ابتَاعَ قَد فَاتَت مِن يَدِهِ نَظَر السُّلطَانُ فِي أَمْرِهِ، فَإِنْ كَانَ مُتَعَوِّدًا بِالخُروجِ إِلى ابتياع السِّلَعِ كَمَا ذَكرنَا وَالضَّرَرِ بِالمُسلِمِينَ أَدَّبَهُ، وَإِنْ كَان جَاهلًا غَير مُتَعَوِّدٍ لِذَلكَ زَجَرَهُ وَمَنَعَهُ عَنِ العَودَةِ إِلى فِعلِهِ هَذا، وَقَد قِيْلَ: إِنَّ السِّلعَةَ إِذَا وُجِدَتْ بِيَدِهِ لَم تَفُت فَإِنَّ السُّلطَانَ يَبِيْعهَا عَليهِ إِذا كَانَ جَاهلًا غَيْرَ متَعَوِّدٍ ذَلكَ مِن فِعْلِهِ وَيَرُدُّ رَأسَ مَالِهِ وَيَتَصَدَّقُ بِالرِّبْحِ فِي السِّلْعَةِ، وَإِذَا كَانَ مُتَعَوِّدًا فَعلَ ما ذكرنا مِنْ بَيْعِهَا عَلَيْهِ وَأَدَّبَهُ وَزَجَرَهُ عَنِ الضَّرَرِ بِالمُسْلِمِيْنَ.

وَأَمَّا قَولُهُ- ﷺ- :"**لا وَصِيَّةَ لِوَارِثٍ**"[179]، فَمَعْنَاهُ أَنَّ الرَّجُلَ إِذَا أَوْصَى بِثُلِثِ مَالِهِ بَعدَ مَوتِهِ وَسُبلهُ عَلى حَسَبِ مَا أَوصَى مِنهُ لِلفُقَرَاءِ وَالمَساكِينِ وَذَوي الحَاجَةِ، فَإِنَّهُ لا يَجُوزُ أَنْ يُوصِيَ مِن ذَلِكَ بِشَيْءٍ لِكُلِ مَن وَرِثَ مِن ابنٍ أَو ابْنَةٍ أَو أَخٍ أَو غَيْرِهِ مِن عُصْبَتِهِ لِأَنَّ مَالهُ إِليهم صَائِرٌ بِالمِيراثِ، وَإِنْ كَان فِي أَهلِهِ مِمَّن لا يَرِثُهُ ضَعِيْفٌ فَلَهُ أَنْ يُوصِي لَهُ مِن ثُلُثِهِ مَا شَاءَ.

أَمَّا قَولهُ- ﷺ-: "**لا قودَ إِلَّا** (213/و) **بِحَدِيْدَةٍ**"،[180] فَمَعْنَى هَذاَ الحَدِيْثِ [في][181] مَذْهَب أَهلِ العِرَاقِ:[182] أَنَّ الرَّجُلَ إِذَا قَتَلَ أَحَدًا بِحَجَرٍ يَضْرِبُهُ بِهِ فَيَقْتُلهُ أَو بِعَصًا يَضْرِبُهُ بِهَا فَيقْتُلهُ أَو يَخنُقهُ فإِنَّ القَاتِلَ لا يُقتَلُ إِلَّا بِالسَّيْفِ، إِذ القَتْلُ يَأتِي عَلى ذَلِكَ كُلِّهِ. أَمَّا مَالِكُ بنُ أَنَسٍ فَلَا يَرى شَيْئًا مِن هَذا وَلا يُجِيْزُهُ، وَإِنَّمَا مَذهَبُهُ أَنَّ مَن قَتَلَ أَحَدًا بِحَجَرٍ قُتِلَ بِمِثْلِهِ أَو بِعَصًا قُتِلَ بِمِثْلِهَا أَو بِكُلِّ مَا ذَكَرْنَا فَإِنَّهُ يُفْعَلُ بِهِ مِثْلَ ذَلِكَ فَإِنْ كَانَ قَتَلَهُ بِالسَّيْفِ قُتِلَ بِهِ.[183]

وَأَمَّا نَهْيُهُ- ﷺ- **عَن بَيعِ المُوَاصَفَةِ**،[184] فَمَعْنَاه [فِي][185] مَذْهَبِ أَهْلِ العِرَاقِ أَيْضًا أَنَّ الرَّجُلَ يَبيعُ الدَّابةَ مِن الرَّجُلِ فَيَقُولُ لَهُ: أَبِيْعُ مِنْكَ فَرَسًا أَوْ بَغلًا أَو حِمَارًا بِمَوْضِعِ كَذا وَكَذا يَذْكُرُهُ لَهُ يَكُون بَعِيْدًا مِنهُ صِفَتُهُ كَذا وَكَذا يَبْتَاعُهُ مِنْهُ عَلى هَذِهِ الصِّفَة فَهَذَا التَّبَايُعُ غَيرُ جَائِزٍ عِنْدَ أَهلِ العِراقِ، [وَإِنْ][186] كَانَتِ الصِّفَةُ عَلى مَا حَكَاها البَائِعُ لِلمُشتَرِي؛ لِأَنَّهُ عِندَهُم غَرَرٌ، وَكذَلِكَ جَمِيْعُ السِّلَعِ كُلِّهَا كما بَيَّنَّا كَانت إذا وقع التَّبَايُعُ بَيْنَهُمَا عَلى هَذهِ الصِّفَةِ وكَانَت بعيده مِنَ المَوْضِعِ الَّذِي هُمَا فِيْهِ فَإِنَّهُ غَيرُ جَائِزٍ عِندَ أَهلِ العِراقِ وَإِنْ كَانَت صِفَاتُ السِّلَعِ عَلى حَسَب مَا وَصَفَهُ البَائِعُ للمُبْتَاعِ؛ لِأَنَّهُ عِندَهُم غَرَرٌ. وَمالِكُ بنُ أَنَسٍ وَأَهْلُ الحِجَازِ يُجِيْزُونَ هَذا البَيعَ فِي كُلِّ مَا ذَكَرنَا مِن الدَّوابِ وَالسِّلَعِ إذا كَانت الصِّفَةُ عَلى حَسَبِ مَا وَصَفَهُ البَائِع لِلمُبْتَاعِ، وَهَذا قَولُ مَالِكٍ فِي المَلاقِحِ والمَضَامِين. وَأَمَّا أَبو عُبَيْدَةَ وغَيرُهُ مِن عُلَمَاءِ اللُّغَةِ وَكَلامِ العَربِ، فَإِنَّ المَلاقِحَ عِندَهُم مَا فِي بُطُون الأُمَّهَاتِ، وَالمَضَامِين مَا فِي أَصلَابِ الفُحُولِ، وَهَذا أَقْرَبُ لِلصَّوَابِ، وَبِاللهِ التَّوْفِيْقُ.

تَمَّ شَرْحُ الرِّسَالَةِ بِحَمْدِ اللهِ وَعَوْنِهِ.[187]

الخاتمة والتّوصيات:

بعد أن انتهينا من تحقيق هذا المخطوط الموسوم بـ "شرح رسالة أدب الكتّاب"، توصلنا إلى جملة من النّتائج لعلّ من أهمّها أن نسبة الكتاب لأبي بكر محمد بن عمر المعروف بابن القوطيّة ثابتة لا يداخلها شك.

وقد تبين لنا أن هذا الشّرح هو الشّرح المختصر لابن القوطيّة على رسالة أدب الكتّاب، وهو شرح راعى فيه صاحبه الإيجاز الشّديد مع الإقلال من الشّواهد.

ويحمل الكتاب قيمة تاريخيّة وأدبيّة كبيرة، إذ يعدّ الشّرح الثّاني لرسالة أدب الكُتَّاب الذي وصل إلى عصرنا، والأوّل لعلماء المغرب العربيّ، وهو على إيجازه يكشف عن مدى تفاعل علماء المغرب العربيّ مع كتاب أدب الكُتَّاب واهتمامهم به منذ زمن مبكر، فضلًا عن أن هذا الكتاب انفرد بزيادة ليست في أدب الكتّاب ولا في شروحه المطبوعة.

ويوصي الباحثان طلبة العلم والباحثين بالاهتمام بتحقيق النّصوص التّراثيّة ونشرها؛ ممّا يساهم في حفظ التّراث الفكريّ والحضاريّ للأمّة، ويتيح للباحثين والمهتمين الاطّلاع عليه والاستفادة منه.

.

الهوامش:

(1) ابن الفرضي، أبو الوليد عبد الله بن محمد (ت403هـ/1013م)، تاريخ علماء الأندلس، تحقيق إبراهيم الأبياري، ط2، دار الكتاب المصري، القاهرة، ودار الكتاب اللبناني، بيروت، 1989، ج2، ص747. والحموي، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله (ت626هـ/1229م)، معجم الأدباء، تحقيق إحسان عباس، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1993، ج5، ص2592. وابن خلكان، أبو

العباس شمس الدين أحمد بن محمد (ت681هـ /1283م)، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق إحسان عباس، ط1، دار صادر، بيروت، 1971، ج4، ص368. واليحصبي، أبو الفضل القاضي عياض بن موسى (ت544هـ/1150م)، ترتيب المدارك وتقريب المسالك، تحقيق سعيد أحمد أعراب، مطبعة فضالة- المحمدية، المغرب، 1981، ج6، ص296. ابن فرحون، برهان الدين إبراهيم بن علي بن محمد (ت799هـ/ 1397م): الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، تحقيق محمد الأحمد أبو النور، دار التراث للطبع والنشر، القاهرة، د.ت، ج2، ص217.

(2) انظر: ابن القوطية، محمد بن عمر (ت367هـ/977م)، تاريخ افتتاح الأندلس، تحقيق إبراهيم الأبياري، ط2، دار الكتاب المصري، القاهرة، ودار الكتاب اللبناني، بيروت، 1989، ص23. وابن خلكان ، وفيات الأعيان، ج4، ص370. والفيروزآبادي، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب (ت817هـ/1415م)، البلغة في تراجم أئمة النحو اللغة، تحقيق محمد المصري، ط1، دار سعد الدين للطباعة والنشر، دمشق، 2000، ص276. اليحصبي، ترتيب المدارك وتقريب المسالك، ج6، ص296. والصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك (ت764هـ/1363م)، الوافي بالوفيات، تحقيق أحمد الأرناؤوط وأحمد تركي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 2000، ج4، ص171. ابن فرحون، الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، ج2، ص217.

(3) ابن الفرضي، تاريخ علماء الأندلس، ج2، ص747. اليحصبي، ترتيب المدارك وتقريب المسالك، ج6، ص296. وياقوت، معجم الأدباء، ج5، ص2592، وابن خلكان، وفيات الأعيان، ج4، ص368.

(4) الحموي، معجم الأدباء، ج5، ص2592. وابن خلكان، وفيات الأعيان، ج4، ص369.

(5) اليحصبي، ترتيب المدارك وتقريب المسالك، ج6، ص297. ابن فرحون، الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، ج2، ص217.

(6) اليحصبي، ترتيب المدارك وتقريب المسالك، ج6، ص297.

(7) اليحصبي، ترتيب المدارك وتقريب المسالك، ج6، ص297. ابن فرحون، الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، ج2، ص217-218.

(8) الحموي، معجم الأدباء، ج5، ص2593.

(9) ابن خاقان، أبو نصر الفتح بن محمد (ت529هـ/1135م)، مطمح الأنفس ومسرح التأنس في ملح أهل الأندلس، تحقيق علي الشوابكة، ط1، دار عمار– مؤسسة الرسالة، بيروت، 1983، ص289.

(10) الثعالبي، أبو منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل (ت429هـ/1038م)، يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر، تحقيق محمد قميحة، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1983، ج2، ص85.

(11) ابن الفرضي، تاريخ علماء الأندلس، ج2، ص748.

(12) اليحصبي، ترتيب المدارك وتقريب المسالك، ج6، ص297. ابن فرحون، الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، ج2، ص217-218. ولم نجد قول ابن الفرضي هذا في كتابه تاريخ علماء الأندلس، ولا في كتابه الألقاب، ولعله ثابت في غيرهما.

(13) ابن الفرضي، تاريخ علماء الأندلس، ج2، ص747- 748. وانظر: اليحصبي، ترتيب المدارك وتقريب المسالك، ج6، ص296.

(14) ابن الفرضي، تاريخ علماء الأندلس، ج2، ص748.

(15) ابن الفرضي، تاريخ علماء الأندلس، ج2، ص748.

(16) اليحصبي، ترتيب المدارك وتقريب المسالك، ج8، ص8

(17) اليحصبي، ترتيب المدارك وتقريب المسالك، ج7، ص290-291.

(18) اليحصبي، ترتيب المدارك وتقريب المسالك، ج7، ص37-38.

(19) الحموي، معجم الأدباء، ج5، ص2593.

(20) ابن خير، أبو بكر محمد بن خير الإشبيلي (ت507هـ/1114م)، فهرسة ابن خير الإشبيلي، تحقيق بشار عواد معروف ومحمد بشار عواد، دار الغرب الإسلامي، ط1، تونس، 2009، ص436.

(21) ابن القوطية، محمد بن عمر (ت367هـ/977م)، كتاب الأفعال، تحقيق علي فودة، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1993.

(22) ابن القوطية، تاريخ افتتاح الأندلس، 1989.

(23) انظر: ابن الفرضي، تاريخ علماء الأندلس، ج2، ص748. وابن خلكان، وفيات الأعيان، ج4، ص369. ابن فرحون، الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، ج2، ص218. والصفدي، الوافي بالوفيات، ج4، ص171.

(24) ابن خير، فهرسة ابن خير الإشبيلي، ص424.

(25) انظر: الحموي، معجم الأدباء، ج6، ص2592. وابن خلكان، وفيات الأعيان، ج4، ص369.

(26) الحموي، معجم الأدباء، ج6، ص2594. وانظر: الثعالبي، يتيمة الدهر، ج2 ، ص85.

(27) الحموي، معجم الأدباء، ج6، ص2594. وانظر: الصفدي، الوافي بالوفيات، ج4، ص171. وابن خاقان، مطمح الأنفس، ص288. والسيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت911هـ/1506م): بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا، د.ت، ج1، ص198.

(28) ابن الفرضي، تاريخ علماء الأندلس، ج2، ص748-749.

(29) ابن الفرضي، تاريخ علماء الأندلس، ج2، ص748-749.

(30) ابن النحاس، بهاء الدين أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن محمد بن أبي نصر الحلبي (ت698هـ/ 1299م): التعليقة على المقرب، تحقيق جميل عويضة، ط1، وزارة الثقافة، عمان، 2004، ص325.

(31) ابن فرحون، الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، ج2، ص218. والسيوطي، بغية الوعاة، ج1، ص198. والتباني، محمد بن جلال الحنفي (ت818هـ/ 1416م): مختصر تذكرة ابن هشام الأنصاري، تحقيق جابر السريع، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، 1433هـ، ص338. اليحصبي، ترتيب المدارك وتقريب المسالك، ج6، ص297.

(32) ابن خير، فهرسة ابن خير الإشبيلي، ص424.

(33) اذظر على سبيل المثال تصرفه في عنوان تفسير رسالة أدب الكتاب للزجاجي، فقد ذكرها بعنوان: "شرح صدر أدب الكتاب: تأليف أبي القاسم الزجاجي النحوي". انظر: ابن خير، فهرسة ابن خير الإشبيلي، ص424.

(34) الحموي، معجم الأدباء، ج6، ص593.

(35) ابن النحاس، التعليقة على المقرب، ص325.

(36) التباني، مختصر تذكرة ابن هشام الأنصاري، ص338.

(37) الزجاجي، أبو القاسم اسحق بن عبد الرحمن (ت340هـ/952م): تفسير رسالة أدب الكتاب، تحقيق عبد الفتاح سليم، ط1، معهد المخطوطات العربية، القاهرة، 1993، ص33.

(38) الزجاجي، تفسير رسالة أدب الكتاب، ص29، وص102، ص109، ص116.

(39) ابن الحسن النحوي، أبو الحسن عبد الباقي بن محمد (ت400هـ/1010م): تفسير خطبة أدب الكتاب، تحقيق خالد الحافي، ط1، كرسي الدكتور عبد العزيز المانع لدراسات اللغة العربية، جامعة الملك سعود، الرياض، 2021، ص14- 15.

(40) البطليوسي، أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد (ت521هـ/1127م): الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، تحقيق مصطفى السقا وحامد عبد المجيد، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1996، ج1، ص19.

(41) انظر: البطليوسي، الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، ج1، ص19- 20، وص133-202.

(42) البطليوسي، الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، ج1، ص41، وص45، وص48، وص68 .

(43) الجواليقي، موهوب بن أحمد (ت540هـ/1144م): شرح أدب الكاتب، تحقيق طيبة حمد بودي، ط1، جامعة الكويت، الكويت، 1995، مقدمة التحقيق، ص37، وص57.

(44) ابن الحسن النحوي، تفسير خطبة أدب الكتاب، ص14.

(45) الجواليقي، شرح أدب الكاتب، مقدمة التحقيق، ص58.

(46) الجذامي، أبو جعفر أحمد بن داود (ت598هـ/1202م): الانتخاب في شرح أدب الكاتب (السفر الأول من الورقة1 إلى الورقة 126)، تحقيق السعدية بو خريط، ط1، دار ابن حزم، بيروت، 2009، ج1، ص108.

(47) الجذامي، الانتخاب في شرح أدب الكاتب (السفر الأول من الورقة1 إلى الورقة 126)، ج2، ص22، وص52، وص57 ، وص81.

(48) ابن الفرضي، تاريخ علماء الأندلس، ج2، ص748. واليحصبي، ترتيب المدارك وتقريب المسالك، ج6، ص297. ابن فرحون، الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، ج2، ص217-218.

(49) الزجاجي، تفسير رسالة أدب الكتاب، ص19.

(50) ابن القوطية، محمد بن عمر (ت367/هـ/977م): شرح رسالة أدب الكتاب، مخطوط رقم (3586)- يهودا، مكتبة برنستون، الولايات المتحدة الأمريكية، الورقة: (213/و).

(51)ابن القوطية، محمد بن عمر (ت367/هـ/977م): شرح رسالة أدب الكتاب، الورقة: (213/و).

(52) ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم (ت276هـ/890م): أدب الكاتب، تحقيق محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، د.ت، ص5.

(53) ينسب هذا التفسير للشعبي، انظر: الطبري أبو جعفر محمد بن جرير(ت310هـ/923م): جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي، ط1، دار هجر للنشر والطباعة، القاهرة، 2000، ج21، ص173.

(54) ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص5.

(55) في الأصل: "محمد". والتصويب من: الجذامي، الانتخاب في شرح أدب الكاتب (السفر الأول من الورقة1 إلى الورقة 126)، ج2، ص12. والبطليوسي، الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، ج1، ص23. وابن الحسن النحوي، تفسير خطبة أدب الكتاب، ص30، وجاء فيه: "المحامد جمع مَحْمَدةٍ وَمَحْمِدَةٍ لغتان". وانظر أيضا: الزجاجي، تفسير رسالة أدب الكتاب، ص62. وفيه: "يقال من الحمد: حمدت الرجل أحمده حَمْدًا وَمَحْمَدَةً." وانظر: الجواليقي، شرح أدب الكاتب، ص2.

(56) ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص5.

(57) ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص5.

(58) في: ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص5." كارهين"، وأشار في الحاشية إلى هذه الرواية.

(59) ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص5.

(60) في: ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص5. "التعليم"، وأشار في الحاشية إلى هذه الرواية.

(61) ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص5.

(62) ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص5.

(63) ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص5.

(64) ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص5.

(65) ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص5.

(66) ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص6.

(67) كَانَ أَبُو عَلِيّ الْبَغْدَادِيُّ يَرْوِيهِ بِالرَّاءِ، وَكَانَ ابْنُ الْقَوْطِيَةِ يَرْوِيهِ بِالزَّايِ، وَلِكُلِّ وَجْهٌ، انظر: الجذامي، الانتخاب في شرح أدب الكتاب، ج2 ص22.

(68) ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص6.

(69) ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص6.

(70) انظر: ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص6.

(71) ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص6.

(72) ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص6.

(73) ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص6.

(74) ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص6.

(75) في الأصل: "المجد". والتصويب من: ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص6.

(76) ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص6.

(77) في الأصل"البياض"، وهو خطأ، والتصويب من السياق.

(78) البيت ليس للأخطل بل هو لذي الرمة، انظر: ذو الرمة (ت117هـ /735م)، غيلان بن عقبة العدوي، ديوان ذي الرمة بشرح الإمام أبي نصر أحمد بن حاتم الباهلي، تحقيق صالح عبد القدوس، ط3 ، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1993، ج2، ص1366.

(79) ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص6.

(80) ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص6.

(81) ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص6.

(82) ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص6.

(83) في الأصل: "غمراء"، وهو خطأ، والتصويب من السياق.

(84) ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص6.

(85) لم نعثر عليه في كتب الأمثال، وفي أمالي القالي: "يقولون: ما لاقت المرأة عند زوجها ولا عاقت، أي لم تلصق بقلبه". القالي، أبو علي، إسماعيل بن القاسم (ت365هـ/967م): الأمالي، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1926، ج2، ص217-218. وانظر: المعافري، سعيد بن محمد (ت بعد 400هـ/1010م): كتاب الأفعال، تحقيق حسين شرف، مؤسسة دار الشعب، القاهرة، 1975، ج1، ص308.

(86) ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص7.

(87) الميداني، أبو الفضل أحمد بن محمد (ت518هـ/ 1124م)، مجمع الأمثال، تحقيق محيي الدين عبد الحميد، دار المعرفة، بيروت، د.ت، ج2، ص369.

(88) ابن حنبل، الإمام أحمد (ت241هـ/856م)، مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق شعيب الأرنؤوط وآخرين، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 2001، ج31، ص290.

(89) انظر: ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص7.

(90) ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص7.

(91) انظر: ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص7.

(92) البيت مع آخر بغير نسبة في: المعافري، كتاب الأفعال، ج2، ص411. والبيت مع أربعة أشطر بغير نسبة في: ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم (ت711هـ/1311م): لسان العرب، دار صادر، بيروت، د.ت، مادة: ترجم. والزبيدي، السيد محمد مرتضى (1205هـ/1790م)، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق إبراهيم الترزي وآخرين، ط1، التراث العربي، الكويت، 2000، مادة: ترجم. وقد نسبت بعض هذه الأشطر لنقادة الأسدي في : ابن منظور، لسان العرب، مادتي: فرط ولقط. والزبيدي، تاج العروس، مادتي: فرط ولقط.

(93) ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص7.

(94) ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص7.

(95) ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص7.

(96) ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص7.

(97) ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص7.

(98) ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص7.

(99) ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص7.

(100) ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص9.

(101) ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص9.

(102) ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص9.

(103) الأعلم الشنتمري، أبو الحجاج يوسف بن سليمان (ت476هـ/1084م)، تحقيق فخر الدين قباوة، ط3، شعر زهير بن أبي سلمى، دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1980، ص151.

(104) ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص9.

(105) ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص9.

(106) ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص9.

(107) ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص9.

(108) ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص9.

(109) ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص9.

(110) ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص9. وكتب فوقها في الأصل بخط دقيق: "الظهير".

(111) الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد (ت 360هـ/971م): المعجم الأوسط، تحقيق أبي معاذ طارق بن عوض الله وأبي الفضل عبد المحسن،دار الحرمين، القاهرة، 1995، ج8، ص43.

(112) ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص9.

(113) ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص9.

(114) الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد (ت 370هـ/981م): معاني القراءات، مركز البحوث في كلية الآداب- جامعة الملك سعود، الرياض، 1991، ج1، ص224.

(115) ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص10.

(116) ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص11.

(117) لم نعثر على هذا الحديث في ما عدنا إليه من مصادر.

(118) انظر: ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص11.

(119) في الأصل: "ويبس الطبيعة"، والتصويب من ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص12.

(120) ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص12.

(121) ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص12.

(122) انظر: ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص13.

(123) انظر: ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص13.

(124) انظر: ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص13. وعبارة ابن قتيبة هي:" وحال القمر في استهلاله وأفعاله".

(125) انظر: ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص13.

(126) انظر: ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص14.

(127) انظر: ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص16.

(128) ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص16.

(129)ا ما بين معقوفتين زيادة ليست في الأصل.

(130) الصنعاني، أبو بكر عبد الرزاق بن همام (ت211هـ/827م): المصنف ويليه: كتاب الجامع للإمام معمر بن راشد الأزدي، رواية عبد الرزاق الصنعاني، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، ط2، المكتب الإسلامي بيروت، 1983، ج8، ص106. والزمخشري، جار الله محمود (ت538هـ/1144م): الفائق في غريب الحديث والأثر، تحقيق علي البجاوي، ط2، دار المعرفة، بيروت، ج2، ص217.

(131) انظر: ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص17.

(132) ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص16.

(133) انظر: ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص17.

(134) انظر: ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص17.

(135) انظر: ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص17.

(136) انظر: ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص18.

(137) انظر: ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص19.

(138) البيت من قصيدة لهبيرة الأسدي، في: البغدادي، عبد القادر بن عمر (ت 1093هـ/1682م): خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1997، ج2، ص260.

(139) انظر: ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص19.

(140) انظر: ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص20.

(141) ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص20.

(142) ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص20.

(143) انظر: ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص20. وفيه:" ذُرى المجد".

(144) ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص20.

(145) ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص13. وابن حنبل، مسند الإمام أحمد بن حنبل، ج40، ص272،

(146) ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص13. وابن حنبل، مسند الإمام أحمد بن حنبل، ج16، ص134.

(147) ما بين معقوفتين سقط من المتن واستدركه الناسخ في الحاشية.

(148) ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص13. وانظر الحديث في: ابن ماجة، أبو عبد الله محمد بن يزيد (ت273هـ/ 886م): السنن، تحقيق شعيب الأرنؤوط وآخرين، ط1، دار الرسالة العالمية، دمشق- بيروت، 2009، ج3، ص508

(149) ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص13. وابن ماجة، السنن، ج3، ص478.

(150) ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص13. وابن ماجة، السنن، ج3، ص482. وابن حنبل، مسند الإمام أحمد بن حنبل، ج36، ص633.

(151) في الأصل: "كبر"، والتصويب من: ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص13. وابن ماجة، السنن، ج3، ص620. وابن حنبل، مسند الإمام أحمد بن حنبل، ج25، ص103.

(152) ما بين معقوفتين زيادة ليست في الأصل.

(153) ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص13. وروي الحديث موقوفا على المسيب في: القنازعي، أبو المطرف عبد الرحمن بن مروان (ت413هـ/1022م): تفسير الموطأ، تحقيق عامر حسن صبري، ط1، دار النوادر، قطر،ج2 ،ص681.

(154) ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص13. رواه البيهقي موقوفا على الشعبي، انظر: البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين (ت458هـ/1066م): السنن الصغير، تحقيق عبد المعطي قلعجي، ط1، جامعة الدراسات الإسلامية، كراتشي، 1989، ج3، ص284.

(155) ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص13. وانظر: ابن ماجة، السنن، ج3، ص201. والحاكم النيسابوري، أبو عبد الله محمد بن عبد الله (ت405هـ/1014م): المستدرك على الصحيحين، تحقيق محمد كامل قرة بلي، ط1، مؤسسة الرسالة العالمية، بيروت- دمشق، 2018، ج3، ص653، ص654. وابن حنبل، مسند الإمام أحمد، ج43، ص378.

(156) ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص13. وانظر: ابن ماجة، السنن، ج3، ص303. وابن حنبل، مسند الإمام أحمد بن حنبل، ج24، ص30.

(157) في متن الأصل: "قَالَ النَّاسِخُ لِهَذَا الكِتَابِ: الافْتِرَاقُ هُو صَفْقَةُ البَيْعِ بَيْنَ البَائِعِ وَالمُشْتَرِي، فَإِذَا وَقَعَتِ الصَّفْقَةُ بِالبَيْعِ مِنَ البَائِعِ وَقَبُولٍ [من] المُشْتَرِي لِمَا اشْتَرَى فَقَدْ افْتَرَقَا عَن صِحَّة البَيْعِ بَيْنَهُمَا، وَلَيْسَ الافْتِرَاقُ بِالأَجْسَامِ. هَكَذَا حَفِظْتُهُ مِنْ آثَارِ المُسْلِمِيْنَ رَحِمَهُم اللهُ. رَجعٌ إِلَى الكِتَابِ".

(158) ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص13. وابن حنبل، مسند الإمام أحمد بن حنبل، ج45، ص161.

(159) ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص13. روي الحديث موقوفا على زيد بن ثابت- رضي الله عنه- في: البيهقي، السنن الصغير، ج3، ص129.

(160) في متن الأصل: "قَالَ النَّاسِخُ لِهَذَا الكِتَابِ: طَلَاقُ الأَمَةِ بِتَطْلِيْقَتَين وَعِدَّتُهَا حَيْضَتَانِ، وَالحُرَّةُ طَلَاقُهَا يَكُونُ ثَلاثَ تَطْلِيْقَاتٍ وَعِدَّتُهَا ثَلاثُ حِيضٍ كَانَ الزَّوْجُ حُرًّا أَو مَمْلُوكًا لِلأَمَةِ أَو لِلحُرَّةِ إِلَّا أَنَّ المَمْلُوكَ لَا طَلَاقَ لَهُ إِلَّا إِذا طَلَّقَها سَيِّدُهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَمْلِكُ شَيْئًا مِن ذَلِكَ. هَكَذَا حَفِظْتُهُ مِنْ آثَارِ أَصْحَابِنَا رَحِمَهُم اللهُ. رَجِعٌ إِلَى الكِتَابِ".

(161) ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص13. ابن حنبل، مسند الإمام أحمد بن حنبل، ج22، ص258.

(162) ما بين معقوفتين زيادة ليست في الأصل.

(163) ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص13. وابن حنبل، مسند الإمام أحمد بن حنبل، ج22، ص258.

(164) ما بين معقوفتين سقط من المتن، واستدركه الناسخ في الحاشية.

(165) ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص13. وابن حنبل، مسند الإمام أحمد بن حنبل، ج22، ص258.

(166) ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص14. انظر: الحاكم، المستدرك على الصحيحين، ج3، ص287.

(167) ما بين معقوفتين سقط من المتن، واستدركه الناسخ في الحاشية.

(168) ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص14.وانظر: البيهقي، السنن الصغير، ج2، ص268.

(169) في متن الأصل: فِي بَيْعَةٍ وَسَلَفٍ. ويبدو أنه سبق قلم من الناسخ فقد ضرب عليها بالقلم. وانظر الحديث في: الطحاوي، أبو جعفر أحمد بن محمد (ت321هـ/933م): شرح مشكل الآثار، تحقيق شعيب الأرنؤوط، ط1، مؤسسة الرسالة، دمشق- بيروت، 1994، ج11، ص284.

(170) ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص14. وانظر: الطحاوي، شرح مشكل الآثار، ج11، ج284.

(171) ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص14. وانظر: البيهقي، السنن الصغير، ج2، ص267. وابن حنبل، مسند الإمام أحمد بن حنبل، ج4، ص480.

(172) ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص14. وانظر: ابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد (ت606هـ/1210م): النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق طاهر الزاوي ومحمود الطناحي، ط1، المكتبة العلمية، بيروت، 1979، ج4، ص266.

(173) ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص14.

(174) ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص14.

(175) ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص14.

(176) ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص14.

(177) هذه الزيادة في الحديث مما انفردت به مخطوطتنا، فليست في أدب الكاتب ولا في شروحه المطبوعة. وانظر: ابن حجر العسقلاني، شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي (ت852هـ/1449م): مختصر زوائد البزاز على الكتب الستة ومسند أحمد، تحقيق صبري عبد الخالق، ط1، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، 1992، ج1، ص508.

(178) الجلب زيادة في الحديث ليست في أدب الكاتب ولا في شروحه المطبوعة.

(179) ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص13. والبيهقي، السنن الصغير، ج2، ص368.

(180) ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص13. والصنعاني، المصنف، ج9، ص237.

(181)ا ما بين معقوفتين زيادة ليست في الأصل.

(182) أهل العراق: هم أصحاب طريقة الرأي والقياس في الفقه وإمامهم أبو حنيفة. أما أهل الحجاز فهم أهل الحديث، وإمامهم مالك بن أنس والشّافعيّ من بعده. انظر: ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد (ت808هـ/1406م): مقدمة ابن خلدون، ط4، بيروت، 1981، ص446.

(183) قال الناسخ لهذا الكتاب: "القول الذي حكاه عن أهل العراق أن القاتل لا يقتل إلا بالسيف فهم موافق لقول أصحابنا وعليه العمل عندهم، والله اعلم. رجع".

(184) ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص14. وانظر: الزمخشري، الفائق في غريب الحديث والأثر، ج4، ص64.

(185)ا ما بين معقوفتين زيادة ليست في الأصل.

(186) في المتن: "فإن"، والتصويب من الحاشية.

(187) قَالَ النَّاسِخُ لِهَذَا الكِتَابِ: لا يَجُوزُ بَيْعُ شَيْءٍ مِنَ الدَّوَابِ إِلَّا بِحَضْرَتِهَا عِنْدَ صَفْقَةِ البَيْعِ، وأما في معيبها فلا يثبت ذلك إلا أن يأتي ما البيع فيها بعد قبضها، والله أعلم.